

٢١٦٩

ت . د . بن

تسهيل الحصول على قواعد الاصول ، تأليف  
السويد ، أمين بن محمد - كان حيسا  
١٣٤٤ هـ . بخط محمد حسن زكريا القدمسي  
سنة ١٣٤٨ هـ .

٥٧٣٦

٨٦ ص ١٩ س ١٨×٢٣ سم

نسخة جيدة حديثة ، ختمها رقعة .

معجم المؤلفين ٣ : ١٣

١ - أصول الفقه الاسلامي أ - المؤلف

ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ .

١١٦٩٩

١٢١٥ / ١٠ / ١٠



0727



مكتبة: مكتبة حسن زكريا

٢١  
٥٧٢٦

## هذه رسالة

تسهيل الحصول على قواعد الاصول  
تأليف

مولانا الامام ومرشد الانام استاذنا الهمم علم العالم  
والعلماء وتجهان البيان الشيخ محمد امين سويد

العارف بالله تعالى ابقاه المولى واحياه

حياة المقربين السعدا

امين

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم النخطوط"

الرقم: ٥٧٢٦ / ١٦٩٩  
العنوان: تسهيل الحصول على قواعد الاصول  
المؤلف: السيد محمد امين سويد  
تاريخ النسخ: ١٤٤٨ هـ  
اسم الناسخ: محمد سويد زكريا القرشي  
عدد الاوراق: ٨٦ ص  
ملاحظات: -----



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل أحكام شرعه بالدليل والبرهان وخص نخبة بمعرفة أصولها وما أخذها  
بأتم بيان وأوضح تبيان والصدرة والسهم على خد صفة معدة وضرورة شرف عدنان  
ضضي الهداية معدن الرشار أوج شرق لانسان وعلى آله نطاق جوزاء السيادة  
الاطهار واهل بيته الاقداء الابرار ما أخذت الفروع من الكتاب المحكم المتين  
وسنة النبي لصادق الامين .

أما بعد فيقول حقير الورى الفقير السيد محمد بن محمد المشقي الشهير  
بسويد غفر الله ذنوبه وسن في الدين عبوبه آمين . هذه رسالة تشتمل  
على فوائد وضوابط برهانية في فن الأصول وما أخذت الأحكام السنية بجانبها للاختصار  
المحل والتطوير الضعف للمحل حملني على جمعها جمع من الاخوان اصفح الله لي ولهم  
الحال والشان وسميتها تسهيل الفصول على قواعد الأصول جعلها الله عالمة لوجه  
الكريم وسبب الفوز بجنت النعيم انه على ما يشاء قد ير وبالاجابة جدير آمين  
وربنا على مقدمة وسبع مقالات وغاية .

أما المقدمة ففي مباركي الفهن المذكور . أما حده فهو علم باحوال الازالة الموصلة  
الى الأحكام الشرعية على وجه كلي . وموضوعه أدلة الفقه الاجمالية . ووضع  
أي اول من رونه في الكتاب امام الشافعي رضي الله عنه . وعلمه الفرض يعني على  
المنفرد واللفظي على المتعدد . ونحوه معرفة الفروع الشرعية بالنتائج الكلية .  
وفضله انه من اشرف العلوم الدينية لأنه يتعلق بكتاب الله تعالى وسنة رسوله عليه  
الصدرة والسهم والقياس والاجماع . والمتعلق بشرف الشرف المتعلق . واستمداده  
من هذه الازالة الأربعة وما سواها يرجع اليها . ومماثلة ضوابطه الكلية



الأخوة منها الفروع الجزئية . ومن سرائره أصول الشريعة وأصول الفقه وأصول الدين وإن كان الأخير يعرف علم العقائد أيضا . ونسبته للعلوم أنه أصل للفروع والأحكام الشرعية وإن كان فرعاً بالنسبة لعلم العقائد الدينية . وأما القالات السبعة فهي الأدلة السبعة وذلك لأن الأدلة التي استدل بها مجموع الأئمة الأربعة سبعة للكتاب والسنة والإجماع والقياس الجلي عند جميعهم والاستحسان عند الحنفية والاستصحاب عند الشافعية والعرف العام عند المالكية .

أما الكتاب فهو السلام المنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم المنسوب في الأصل المقول عنه فقد فوّتوا به شبهة وهو اسم للنظم الدال على المعنى على الصحيح ولا يعرف أحكام الشريعة بعرفه أقسامها وألها أربع تقييمات بأربع اعتبارات الاعتبار الأول باعتبار وجوده إنظم وأقسامه أربعة الخاص والعام والمشارك والمؤل والثاني باعتبار البيان وهي أربعة أيضا الظاهر والنص والمفسر والحكم ويقابل البيان أربعة باعتبار الخفاء وهي الخفي والشك والحمل والمتشابه . والثالث باعتبار الاستعمال وهي أربعة أيضا الحقيقة والجاز والصرح والكتابة . والرابع باعتبار الوقوف على المعنى المراد وهي أربعة أيضا عبارة النص وإشارة النص ودلالة النص واقتضاه . وينبع ذلك معرفة مواضعها وترتيبها وأحكامها ومعانيها . وجه المحصر أن الأقسام إما أن تكون للنظم والمعنى فإن كان الأول فاما بحسب دلالة على معناه او بحسب استعماله في معناه فإن كان بحسب دلالة فاما ان يعتبر فيها الظهور والباطن لم يعتبر فهو التقسيم الأول وإن اعتبر فيه التقسيم الثاني

صورة  
الجدول

وإن كان بحسب الاستعمال فهو التقسيم الثالث وإن كانت أقسام المعنى فهو التقسيم الرابع لأنه لا يقسم فيه إلا الحكم وهو معنى مستفاد من النص . ووجه محصر التقسيم الأول في الأربعة أن اللفظ إما أن يدل على معنى واحد أو أكثر والأول إن كان على الانفراد فهو الخاص وعلى الاجتماع فهو العام والثاني إن ترجح البعض على البعض فهو المؤول والافالمشارك . وعليك تصور هذا الجدول الطافل برقم الأدلة السبعة مع تقيمتها جمالاً وتباينه التفصيل لا يضاف بعد الأقسام فبيري المعنى في صورتين مختلفتين فتكمل لذة العلم لأن علمين غير من علم واحد فيكون أوقع في النفس وأقرب للاستحضار إن شاء الله تعالى

( وقد تحتمل الأقسام عدم وجود الدائرة )

الأدلة التي استدل بها مجموع الأئمة رضي الله عنهم سبعة للكتاب والسنة والإجماع والقياس المستنبط من أحدها عند جميعهم والاستحسان عند الحنفية والعرف العام عند المالكية والاستصحاب عند الشافعية وكل تقييمات تخصه الانقياد للكتاب فإنما تجري في السنة أيضا .

الكتاب اسم للنظم والمعنى على الصحيح وله تقييمات اعتبارية تتوقف على معرفة الأحكام الشرعية . باعتبار وجوده المنظم خارج علم مشترك مؤول . الخاص لفظ وضع لمعنى واحد على الانفراد ومنه الأمر والنهي والمطلوع والعدو وهكذا بين بينه لا يحتمل بيان التفسير لئلا يلزم تحصيل الحاصل ولأن شرط بيان التفسير أن يكون له معنى محدد ومشكلاً لا يبين .

والعلم ما يتناول أفراد كثيرة متفقة الحدود وعلى سبيل الشمول ومنه سماء



الشيء والاستفهام والجمع المرفوع كونه قطعي قبل التخصيص عند الحنفية في نسخ النسخ  
وبعبارته وبعبارة ظني اتفاقا .

والشركة ما يتناول أفراد مختلفة الحدود وعلى سبيل المثال القرعة المحتملة  
للخوض والظهور وحكمه التوقف عن اعتقاد حقيقة معنى معين حتى يقوم دليل مرجح  
له بشرط التأمل .

والمؤول ما ترجح من مشترك بعض وجوهه بفالب الرأي مثالة <sup>للو</sup> مثالة ثدنة فروع  
فترجح عند الحنفية ان المراد منه الخوض بقدرية لفظ ثدنة واخذ من الجمع معنى .  
وحكمه وجوب العمل بالعلم فلا يكفر با حده .

تقديم الكتاب : باعتبار البيان ظاهره مفسر حكم . الظاهر ما ظهر المراد منه بصيغته  
وحكمه وجوب العمل بما ظهر منه على سبيل القطع حتى تثبات الحدود والتفاريق به  
نحو فالتحريم ما طالب لهم النساء الآية فانه ظاهر في باحة النطاق نص في بيان العدد  
النص : ما اورد ووضوحا على ظاهره بمعنى من لتكلم سوفه له وحكمه وجوب  
العمل بما اوضح على احتمال تأويل لا يقتضي في قطعته مثاله مر في الظاهر .

الفسر : ما اورد ووضوحا على النص على وجه لا يبقى معه احتمال تأويل لكنه  
يقبل النسخ ان لم يكن خبرا مثالا فسجد لمدائمه كلهم جميعون وحكمه وجوب العمل به  
قطعا على احتمال النسخ ان لم يكن خبرا كنهذه الآية فلا ينسخ .

المحكم : ما حكم المراد به ولا يحتمل النسخ والتبديل آيات التوحيد وحكمه وجوب  
العمل به من غير احتمال تأويل او تخصيص او نسخ فهو آتم القطعيات في افادة الحق  
كما ان التشابه اتم انواع الخفاء .

ويقال اقسام البيان الاربعة اربعة باعتبار الخفاء خفي مشكل مجهول متشابه  
الخفي : هو ما خفي المراد منه بعرض غير الصيغة ولا يقال الا بالطلب نحو والسارق  
والسارقة فاقطعوا ايديهما فهو ظاهر بالنسبة لغير الظاهر والنباش خفي  
بالنسبة اليهما لاختصاصهما باسمين آخرين وحكمه التأمل فيه ليظهر ان اختلافه  
لمزيد ما لظرافة قطع اولئك ان لا نباش فمد بقطع عند الحنفية الاسبابية ويقطع  
عند الشافعية .

المشكل : هو الدخول في شطالة ومثاله وحكمه اعتقاد الحقيقة فيما هو المراد منه ثم  
الاقبال على الطلب والتأمل الى ان يظهر المراد كما تأملوا في قوله تعالى فأتوا حرثكم أنى  
شئتم فظهر بقدرية الحرث ان المراد كيف شئتم لا من أين شئتم فتكون اللوطة  
من مرأته حرما لأن الدبر محل الفرج لا الحرث . وقيل مكروهة .

المجهول : هو ما اوردت فيه المعاني واشتبه المراد (منه) اشتباها لا يدرك  
بنفسه لعبارة بل بالرجوع للاستفسار كالسوط قبل بيانه بما بعده وما مشتركه  
اذا اسد باب الترجيح وحكمه اعتقاد الحقيقة فيما هو المراد منه والتوقف فيه الى ان  
يتبين ببيان (من) المجهول أو امر الصلاة والزكاة من حيث المقدار والكيفيات  
بينت السنة .

التشابه : هو اسم لما انقطع رجاء معرفة المراد منه قبل يوم القيامة فهو  
في غاية الخفاء كما ان المحكم في غاية الظهور وحكمه عند الحنفية والسلف اعتبار  
الحقيقة فيما هو المراد منه وتفويض معرفة تعيين ذلك اليه تعالى وعند الخلف  
يعين المراد (منه) كما تفسر اليد بالقدرة مثلا .



تقديم الكتاب: باعتبار الاستعمال (اربعة ايضا) حقيقة مجاز صريح كناية .

الحقيقة: هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له خاصا كان او عاما ومثالها ايقوا الصدقة وحكمها وجود ما وضعت له وعدم استعمالها في غير ما وضعت له وعدم صحة النفي .

المجاز: (هي) الكلمة المستعملة في غير ما وضعت لعلقة مع قرينة مانعة عن ايراد ما وضعت له ومثالها لا تبيعوا الصاع بالصاعين وحكمه وجود ما استعمله خاصا كان او عاما وعدم صحة عدم التبادر وصحة النفي .

الصريح: (هو) ما ظهر المراد به في الاستعمال نحو انت حرة وانت طالوت وحكمه تعلو حكم بعض الكلام وتقام مقام معناه حتى استغني عن كناية .

الكناية: (هو) ما استعمل المراد به بالاستعمال ولا يفهم الا بقرينة مثالها كنايةات الطلاق كباث وهرام ونحوها وحكمها ان لا يجب العمل بها الا بالكناية او دلالة الحال

تقديم الكتاب: باعتبار الوقوف على المعنى المراد (الى اربعة اقسام ايضا) عبارة النص اشارته دلالة فقاؤه

عبارة النص: هي «ما سببه الكلام لاجله وكان مقصودا اوليا نحو وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن الآية ماثقة لاثبات لثقة على الآباء فهو عبارة ويفهم منها بالاشارة ان النسبة تكون للآباء وحكمها ان لا تفيد القطعية .

اشارته: (هي) ما لم يسره الكلام لاجله ولم يكن مقصودا اوليا بل ثانويا ومنها الكلمات البديعية والنطاق المعنوية والاشارات القرآنية وحكمها ان لا تفيد

القطعية كالبشارة الا ان العبارة تقدم عليها عند التعارض لتقوية بالسوق والقصد الاول .

دلالة النص: (هي) ما كان الكسوت عنه اولى بالحكم او ما وباله مثالها

ولا تقل لها ان يفهم منه الشئ عن الشئ والضرب بالاولى ونحو ولا تأكلوا اموال اليتامى يفهم منه الشئ عن شئ اخرها بالمساواة وحكمها افادة قطعية الحكم الا ان لا تؤخر عن الاشارة اذا تعارضتا لتقوي الاشارة بوجود النظم والمعنى .

اقتضاء النص: هو تقدير لا يصح الحكم ولا يصح لابه نحو و اسأل القرية أي اهلهما ونحو اعنوه عبدك عني بألف أي بعني واعتصم بالنياينة عني ونحو رفع عن أمتي الخطأ والسيان أي حكمها وانما عندك نفعه أو انما عندك نفعه

الخفية و (نحو) انما الأعمال بالنيات أي صحة عندك نفعه أو ثوابا عند الخفية ويحكم مجازا بالحد في غلبها بيني ومحمد وفا عند الخويين .

ويتبع تلك الأقسام أربعة ايضا (معرفة) مواضع ترتيبها احكاما معانيها .

مواضعها: هي ما أخذت تلك الأقسام المشتقة هي منه نحو الخاص مأخوذ من خصي والعام من علم متحد .

ترتيبها: هو تقديم الراجح منها على غيره عند تعارضها كما يقدم النص على الظاهر والمفسر عليها والمحكم على المحدث .

احكامها: (هو) ما العلم قبل التخصيص قطعي عند الخفية ظني عندك نفعه وبعد ظني اتفاقا .

معانيها: هي مفاهيمها اللغوية والاصطلاحية .

السنة: هي الرواية عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة أو هماً أو عزماً (تتبع اربعة اقسام ايضا) كيفية الاتصال بين اللفظة والنقطة محل الخبر نفس الخبر .



كيفية الاتصال بها : وهي ثمثة اقسام متواتر وهو الذي برويه جمع عن جمع تحيل العادة  
تواطأهم على الكذب ، ومشهور وهو ما كان في القرن الأول آحاداً ثم نقله  
في القرن الثاني وما بعده قوم تحيل العادة نواطأهم على الكذب ، وآحاد وهو  
ما كان في لقرون الثلاثة آحاداً وان اشتهر بعدها .

كيفية الانقطاع : وهي ما ظاهرة كمرسل غير الصحابي وهو مقبول عند الشيعة  
ولا يقبله الشافعي الا بمؤيد بأن يأتي من طريق آخر مسنداً أو مرسل أو  
يؤثق قول الصحابي أو فعله . واما باطنية كنعسان شرط في الراوي أو مخالفتها  
الكتاب أو السنة المعروفة أو الاجماع أو الحادثة فلا تقبل .

محل الخبر : وهو قسمان حقوق الله تعالى من عبارات فيكون خبر الواحد فيها حجة  
مطلقاً . وحقوق العباد فما كان منها فيه الزام بشرط فيه لاسم والعقل والعدالة  
والضبط والعدد ولفظ الشهادة والحريه وذلك مثل البيوع .

نفس الخبر : وهو خبر الراوي المستجمع لشرائط الرواية وهي الاسم والعقل  
والعدالة والضبط .

الاجماع : هو اتفاق مجتهدي الأمة في عصر من الاعصار على أمر من أمور الدين . (أوله مفهوم وشروطه)  
مفهومه : اتفاق مجتهدي الأمة في عصر من الاعصار على أمر من أمور الدين .

شرطه : اجماع الكل حتى لو خالف البعض الصالح للاجتهاد ولم ينعقد وقبل بشرط  
للاجماع اللاحق عدم الخلاف السابق واعتمده الآثار افعية خلافًا للحنفية  
ركنه : اما عزيمه وهي النظم أو الفعل بما يوجب اتفاق الكل على الحكم . واما  
رخصه وهي أن يتكلم البعض أو يفعلوا ويسكت الباقى بغير رد بعد مضي مقدار ثلاث

حكمه : في الأصل أن يثبت به المراد على سبيل القطع واليقين كرامة لهذه الأمة .  
القياس : هو الحاق فرع بأصل مساواة له في علته حكمه . (أوله مفهوم وشرط وركن وحكمه)  
مفهومه : الحاق فرع بأصل مساواة له في علته حكمه .

أركانها : اربعة : مقيس وهو الفرع على الصحيح ، ومقيس عليه وهو الأصل  
على الصحيح أيضا ، والثالث العلة الجامعة ، والرابع الحكم كقياس النبيذ على الخمر  
بعلة الاسفار لتتعدى اليه الحرمة أيضا .

شرطه : أن لا يكون المقيس عليه مختصاً بحكمه كشهادة خزيمة  
وأن لا يعمل به عن سنن القياس كالمسلم وأن يتعدى الحكم الشرعي الثابت لغيره  
الى فرع مثل الأصل في العلة والحكم .  
حكمه : الأصالة بفقال الرأي .

الاستحسان : وهو القياس الخفي في مقابلة الجلي وقيل هو دليل ينقدح في نفس المجتهد تقصيره  
عبارته ومثاله ما ثبت به جواز اجرة الاستئجار واستفراض الخبز وطهارة  
سورسباع الطير وطهارة الآبار .

الاستصحاب : هو ابقاء ما كان على ما كان وهو حجة عند الشافعية في الاثبات والدفع على  
المشهور عندهم والراجح عند الحنفية أنه حجة في الدفع لا في الاخذ .

المعرف العام : وهو العدول عن دليل الى العادة ، وبني عليه المالكية صحة القطع على فراغات  
الفاكدة والفهم وغير ذلك خلافا للأئمة الثلاثة بل يجب عندهم وزنها واخراجها  
من المجموع . (أوله اجداول)

الأول من الاقسام الخاص وهو لغة مأخوذ من خص واصطلاحاً لفظ وضع لعنى واحد معلوم



على الانفراد واقسامه ثم انه خاص لعين ان كان معناه شخصيا أي جزئيا منطقيا نحو  
زيد وخاص لنوع ان صدق على كثيرين متفقين بالأحكام نحو رجل وهو صنف منطقي  
وخاص الجنس ان صدق على كثيرين مختلفين نحو انسان لا يختلف في الأحكام بين الرجال  
والنساء وهو نوع منطقي . وحكمه انه بين بنسبه يتناول المخصوص قطعا ولا يكتمل  
بيان التفسير لعدم بلزوم تحصيل الحاصل ولأن شرط بيان التفسير كونه النص مجرد  
او مشكلا لا بينا ويكتمل بقية اقسام البيان الآتي ذكرها فلا يجوز عند الحنفية  
الحاق الطائفة والدلت والولاء والتسمية والنية والترتيب الثابتة بالآحاد  
بأوامر الصادرة والوضوء الخاصة القطعية البينة على سبيل الفرض لعدم بلزوم تحصيل  
الحاصل لما تقدم والزيادة على القطعي بالآحاد وهي نسخ عند الحنفية بل يصلح الحاقها  
على سبيل الوجوب او السنة . وقال الشافعية هذا بيان شيء سكت عنه الكتاب  
فبينته السنة فهو تخصيص وليس بنسخ فيجوز الحاق بعض المذكورات على سبيل  
الفرضية عندهم . ومن الخاص الأمر والنهي والطلاق والعدد . اما الأمر فمما  
قول القائل لغيره على سبيل الاستعداد افضل وله سبعة وعشرون معنى كما في جميع  
المجامع وليست كلها حقيقة بل الخمد في الوجوب والندب والاباحة والاشذاك  
بين المذكورات اما الحقيقة فقالوا صيغة الأمر مختصة في الوجوب حقيقة  
وهو مختص بها فلا يستعمل في غيره الاما بما ذكرنا انه لا يؤخذ الوجوب الاضطراري  
لا من دلالة الفعل . ( قاعدة ) فعلم عليه لصحة والسمع الذي ليس بطبع  
كالنفس شهد ولا سمع ولا مخصوص به لتزوجه عليه لصحة والسمع الثامن  
اربع نوة ولا بياننا لمجمل لقطعه عليه لصحة والسمع يدال رفق من النوع

بيان القول نقا فافطعوا أيديهما ولا قامت قرينة فارجه على حكم لا يفيد  
الوجوب عند الحنفية مستدلين بمنعه عليه لصحة والسمع عن الوصال وخلع النكاح  
وبأن المتبادر من الأمر الصيغة لا الفعل والتبادر من ما رأت الحقيقة . وقال  
الشافعية يفيد الوجوب مستدلين بقوله عليه لصحة والسمع صلوا كما رتبوا  
اصلي وبقوله تعالى ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحكم الله وبأن الفعل  
مسي ما بقوله تعالى وما أمر فرعون برشيد واجابوا عن استدلال الحنفية  
بأن فيها قرائن الخصوصية والافتقار . وموضوع المسألة ما عد ذلك  
واجاب الحنفية عن استدلال الشافعية بأن الوجوب من صيغة صلوا واستفاد  
لا من دلالة الفعل والتسمية مجازية من تسمية السبب باسم السبب .  
( قاعدة ) الأمر المطلق من قرائن المرة والتكرار يوجب التكرار  
غلبة لزمي ولا يوجب ولكن يحتمل عند الشافعية ان يوجب ان كان مطلقا على  
وصف او مقيد بشرط عند بعض الشافعية وقال الحنفية لا يوجب ولا  
يحتمل مطلقا وما تكرر منه كما صلوات فبكرار اسبابها اي اوقافها لكنه  
عندهم يحمل على الفرد الحقيقي وهو ظاهر وعلى الحكمي الجنس اطلاقا واهار  
بالثبوت ان كانت حرة وبالدليل ان كانت أمه في قول الرجل  
لزوجه طلقى نفسك . ( قاعدة ) واما النهي فهو قول القائل لغيره  
على سبيل الاستعداد لا تفعل وهو يوجب التكرار في جميع الأزمان  
واله حوال وسره أن مرجعها إلى النفي والاصل في النفي الاستمرار  
تجمل في الثبات وسر ذلك ان استمرار العدم لا يفقر إلى سبب سوى



عدم سبب لوجود بخلاف استمرار الوجود فإنه يحتاج الى سبب لا يجاز  
وايضاً عند استمرار الوجود الى توالي الامداد ولهذا دل التفتي على المقارنة  
لحال لأن من روايته لما وهي تقضي الاستغراق للتفتي من حيث لا انتفاء الى  
وقت التكلم وبقيّة ارواته مثل لا وان الاصل فيها الاستمرار الى زمن  
التكلم وان جاز انقطاعه بخوندم زيد ولم ينفعه الندم أمس اي لكنته  
نفعه اليوم بخلاف <sup>الثبت</sup> فان وضع الفصل فيه على قاعدة التجرد من غير استمرار  
فاذا قلت ضرب زيد مثلاً كفي وقوع الضرب في جزء من جزاء الماضي  
بخلاف ما ضرب فإنه يقيد استغراق التفتي لجميع جزاء الماضي وذلك  
لأنهم أرادوا أن يكون التفتي والاثبات المتحدان في النسبة الحكمية على  
طريقي نقض فلو جعلوا التفتي كالاثبات مقيداً بجزء من الزمان لم يتحقق  
التناقض فالتفتي في الاثبات بوقوعه مطلقاً ولو مرة وقصدوا في التفتي لا  
ولهذا كاره النبي مرجحاً للتكرار لرجوعه للتفتي وكان الأمر غير مرجح  
لرجوعه للاثبات وكان ان مستصحب غير جهة في الاثبات عند الحقيقة لأن  
الدليل المثبت غير مبيح وكان تفتي التفتي اثباتاً ايضاً انتهى مطول. ولذا  
كان في المظنة نقض الوجبة الجزئية انما هو السالبة الكلية.

واما المظنة فهو ما دل على الماهية بقيد كقولك تفتي كقولك  
رقية. والمقيد ما دل على الماهية بقيد كقولك تفتي كقولك رقية مؤمنة  
في لفظة القتل ولها من الخاص على الراجح عند الحقيقة وعند الشافعية  
لها من العام نظر العموم أفرادها وعموم صفاتها.

(قاعدة) يحمل المظنة على المقيد أي يقيد بقيد إذا اتحدت الحادثة والحكم  
اتفاقاً كقولك عليه الصلاة والسلام لا أعري صم مشهدي وفي رواية صم  
مشهدي متتابعين يقيد المظنة بالتتابع أيضاً لا متتابع الجمع بينهما وإذا اختلفت  
الحادثة والحكم فلا يحمل بالاتفاق بل يبقى المظنة على الحادثة  
والمقيد على تقييده. وإذا اختلفت الحادثة للفاضة القتل خطأ وكفاة  
الظهار واليمين مع اتحاد الحكم فان الاولى مقيدة بالمؤمنه والاخرى مطلقاً  
او بالعكس كوالحق رقية ولا تصح رقية كافرة او الاختلاف في السبب  
نحو ادعى كل هو وعبد واراد على كل هو وعبد من المسلمين فلا

يحمل عند الحقيقة بل يبقى المظنة على الحادثة والمقيد على تقييده فلا خلاف في  
قاعدة (قاعدة) وما العلم فهو ما يتناول اثاراً البثرة متفقة الحد ود على سبيل التناول  
وهو بعد التخصيص ظني بالاتفاق فيظن بالقياس وجبر الواحد لكنه  
لا يسقط الاحتجاج به. وقبل التخصيص قطعي عند الحقيقة ينسخ الخاص  
كما نسخ حديث العزيميين الخاص قوله صلى الله عليه وسلم استنزهوا إلى  
فان عامة عذاب القبر منه وهو عام لانه اذا لم يكن قرينة عهد يحمل أن  
على الاستغراق على الراجح لما في جمع الجوامع ويعارضه الخاص كما اذا  
أوصى رجل بثلث ثمن نفسه ثم بفسده لاخر بعد مهله تكون الحلقمة للدول  
والفهي بينهما لأن العام من الخاص في ايجاب الحكم. وقال الشافعي العام  
قبل التخصيص ظني ايضاً لانه ما من عام الا وقد خفي. واجاب الحقيقة  
بأن هذا احتمال غيرنا مني عن دليل فحرفي غير العدم ولكونه قطعياً



عند الحنفية لا يجوز تخصيص قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه بخبر الواحد  
وهو قوله عليه الصلاة والسلام المسلم يذبح على اسم الله سمي ولم يسم ولا قوله ومن  
دخله كان آما بقوله عليه الصلاة والسلام الحرم لا يعيد عاصيا ولا فاسقا  
بدم ولذا لا يجوز تخصيصها بالقياس على النامي وعلى الاطراف لأن النامي  
ذاكر حلالا والاطراف جارية مجرى الأموال. والعلم باللفظ ومعنى الرجال  
وما معنى فقط منوص وما وقوم. والاصل في من وما العموم ويستعمل  
في الخصوص بعارض القرائن. ولذا الاصل في من من يعلم وتستعمل في غيره  
مجانا والاصل في ما ما لا يعلم وقد تستعمل في التخصيص وفي العالم وحده  
فليس فاذا قال من شاء من عبيدي العتق فهو حر وشاؤكم (كلمهم) عتقوا  
بمخالف من شئت من عبيدي عتقه فاعتقه حيث له أن يقتحم الواحدة  
منهم وان قال لأمنه ان ما بقي بصلك غنما فانت حرة فولدت ذكرا  
وانثى لا تعتقه. وكل للعموم على سبيل الانفراد فان دخلت على منكر  
أوجب عموم أفرادها وان دخلت على معرف أوجب عموم أجزائه  
ولذا صح قولهم كل رماه ما كرم لا كل الرمان ما كرم. وهي للعموم  
الاسماء قصدوا وبرزها للعموم الأفعال ضمنا فان وصلت بما أوجب  
عموم له فعال قصدوا والاسماء ضمنا فاذا قال كلما تزوجت امرأة فهي كذا  
يكنف بكل تزوج سواء تزوج امرأة مرة أو امرأة بعد امرأة بخلاف  
كل امرأة تزوجها فإنه لا يقع على امرأة واحدة مرتين. وكله الجميع  
توجب عموم الاجتماع دون الانفراد فاذا قال جميع من دخل لهذا

(٥) قوله تعالى  
وهو في الصلاة  
الله وفي الصلاة  
الله وقوله  
تعالى  
الاحسان  
الاحسان

الحسن ولا فاسقا. ولعمري قد علم عشرة سوية فلم يسم واحد بخلاف ما لو قال  
كل من دخل فوجب لكل واحد درهم. والكثرة في مواضع النفي نعم وفي الوباء  
في مقام الاستثناء كذلك وفي غيره تخص أن تكون لفرد غير معين لكنها مطلقة  
من حيث الاوصاف فهو قوله تعالى فترى رتبة الظاهر أنه يعلم المؤمن والمؤمنة  
وعندها الشافعي من العام نظرا للعموم وصلا المذكور. والكثرة اذا دخلت  
بوصف عام نعم كقولنا أقر بكذا اليوم ما أقر بكذا فيه فلا يكون ابتداء.  
(قاعدة) اذا دخلت لام التعريف على معرف ولم توجد قرينة توجب  
يحمل على الاستفراغ على الصحيح وقيل يتوقف فيه وقيل يحمل على الجنس  
(قاعدة) اذا دخلت اللام على الجمع بطلت جمعيتها. (قاعدة)  
وهو في الصلاة اذا اعيدت الكثرة معرفة كانت على الأولى والا كانت خبرها والمعرفة بالعكس  
الله وفي الصلاة وهذه قاعدة الخلية. (قاعدة) متى التخصيص واحد فيما هو فرد بصيغة  
الله وقوله لمن وما. وتعدت فيما هو جمع نحو رجال ومومنين وعند جمهور الحنفية متى  
تعالى على كل من. (قاعدة) العموم والخصوص من عوارض الالفاظ على  
الاحسان والرجح عند الحنفية فتخص العبارة والاشارة لرجوعها الى الالفاظ دون  
الدلالة ومفهوم المخالفة والاقضاء لأنها من المعاني وعند الشافعية  
العموم والخصوص من عوارض الالفاظ والمعاني جميعا فتدغم بالجموع التخصيص دلالة  
الشيء أي مفهوما الموافقة والمخالفة والاقضاء. (قاعدة) مدلول العلم  
كله لا كل أي محكوم على كل فرد لا مجموع الأفراد فتخصيه كلية لا مفردة  
(قاعدة) عموم الاستصحاب يستلزم عموم الأحوال والازمنة والبقاع



ومن صيغ العام ادوات الشرط وأي وما الاستفهام والموصولان ومن  
 مطلقا والذين والذين وجميعها والمفرد المضاف للمعنى على الصحيح والكرة في سياق  
 النفي وهو اقرار اجمع العلم جموع أو أمار الصحيح الثاني بدليل صحة استثناء  
 المفرد نحو جاد الرجال الا يزيد اولو كانت افرادة جموعا لم يصح هذا المثال الا  
 منقطعا (قاعدة) العام اذا ورد جزاء سبب خاص نحو سر في سر وزنا  
 فرجم وسرق فقطعت يده او كان جوابا غير مستقل نحو نعم في جواب هل لفلان  
 عندك كذا او كان مستقدا كان لم يزد فيه على السؤال نحو ان تفديت مملكتك  
 فعبيد صر في جواب تعال تغدر معي فالعبرة فيه لخصوص السبب اتفاقا  
 بين الكيفية والتأنيدي والكان مستقدا زيدا في السؤال نحو تفديت  
 مملكتك اليوم فعبيد صر فقالت الكيفية العبرة في لعموم اللفظ نظرا للزيادة  
 فيجئت بقل غدا معه في ذلك اليوم هو الحاضر وقت الحلف أو غيره  
 وقالت الشافعية ومالك وذر لخصوص السبب فيجئت الدبال غدا  
 الحاضر وقت الحلف لانه بدل بغيره (قاعدة) عام عام الدوقه  
 خفي من قال بعضهم تشمل هذه القاعدة نفسا فانه قد اخرج من  
 عمومها قوله تعالى وهو بقل شئ عليم فانه عام ولم يخص منه شئ  
 (قاعدة) الضرورية بين العام المخصوص والعام المراد به المخصوص ان الاول  
 حقيقة على الراجح والثاني مجاز وأما مراد عموم تناولا لفظا فقط لا هكلا  
 والثاني ليس المراد عموم تناولا ولا هكلا بل هو عام أريد به خاص  
 مثال الاول الاستثناء ومثال الثاني نحو قوله تعالى الذين قال لهم الناس

ان الناس قد جمعوا لكم فالمراد بالناس الاول نعم من مسعود الاشعبي  
 (قاعدة) بذات العموم الاستثناء والتخصيص اما الاستثناء فهو من النفي اثبات  
 ومن لاثبات نفي بطريقه المعارضة عند الشافعية فاذا قال له علي الف الامانة  
 فمعناه الامانة فليست علي وعند الحنفية تكلم بالباقي بعد الثبوت فمعناه له علي  
 نعمائة واستدل الشافعية على مذهبهم بان اهل السنة صرحوا بان  
 الاستثناء من النفي اثبات ومن لاثبات نفي وبان لا اله الا الله تفيده التوحيد اتفاقا فينبغي  
 ان يكون معناها غير الله ليس بآله وما الله فانه الاله واذا قلنا تكلم بالباقي بعد  
 الثبوت يكون معناها غير الله ليس بآله فلو كانوا مثبتة للتوحيد نقا واستدل الحنفية  
 أيضا بان اهل السنة صرحوا أيضا بان الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثبوت لما صرحوا  
 بالاول وبانه يلزم التناقض في الخبر في حقه المستثنى نحو قوله تعالى فليست في قومك  
 اسنة الا خمسين عاما لانه لو ثبت حكم الالف بجملته ثم عارضه الاستثناء  
 في الخمسين لزم كونه ناقضا لما أثبتته أولا فلزم الكذب في أحد الأمرين نقا ادعى  
 ذلك وسقوط الحكم بطريقه المعارضة لا يكون الا في الانشاء لعدم ارتباطه بالواقع  
 خارجا تجوز في الخبر فانه مربوط بالنسبة الخارجية . وأما التخصيص عند الحنفية  
 فهو قصر العام على بعض افراده بدليل مستقل لفظي مقارن يخرج غير المستقل بالشرط  
 والاستثناء والصفة والغاية وخروج الدليل العقلي والحسي وخروج المزاخي  
 فانه ناسخ وهذا في التخصيص الاول وأما في الثاني فليس بشرط له القرآن . وعند  
 الشافعية هو قصر العام على بعض افراده مطلقا فالخصومات عندهم قسما منفصلة  
 أي تستقل بنفسها وهي عشرة: المحس نحو قوله تعالى قد مر كل شئ بامر ربنا



فانما ترك ما لا تدبر فيه بالمشاهدة والحس كالماء. والثاني العقل لما قال تعالى  
الله خالق كل شيء فانما ترك بالعقل انه تعالى ليس خالق نفسه. والثالث  
الرابع والخامس والسادس الكتاب بالكتاب تخصيص قوله تعالى والطلاقات ينزلن  
بانفسهن ثم تدنن بقوله تعالى واولادنا ذمما اجلهم ان بعض حملهم  
والسنة بالسنة خوف قوله عليه الصلوة والسلام كما في الصحيحين فيما سقت السماء العشر  
بحدِيثها ليس في حادون غنة أو سوء صدقة. والسنة بالكتاب تخصيص غير الحاكم  
وغيره ما قطع من حيث فهو ميت بقوله تعالى ومن صورها واوارها الآية. والكتاب  
بالسنة المتواترة كتخصيص آية الوصية للوالدين والدقيقين بحديث لدوصية لوارث  
السابع من الخصومات تخصيص الكتاب بالسنة بالقياس المستند الى نص خاص لأن  
أعمال الرسلين أولى من ألفاء أفعالهم وقد خص من قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا  
كل واحد منهما مائة جلدة الآية فاعلم بانها نصف ذلك بقوله تعالى فاذا أحصى فان  
أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب وخص العبد بالقياس على  
الآمة. الثامن التخصيص بالفحوى أي مفهوم الموافقة كما يقال من أساء إليك  
فعاقه ثم يقال ان أساء إليك زيد فقد تغل له أف وكذا دليل الخطاب أي مفهوم  
المتخالف في الدرجة كما خص حديث ابن ماجة وغيره الماء لا ينجم شيء الا ملأه  
على رجة أو طعمه ولونه بمفهوم حديث ابن ماجة وغيره اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث  
التاسع التخصيص بفعله عليه الصلوة والسلام وتقريره في الأصح لما قال (عليه الصلوة والسلام)  
الوصال حرام على كل مسلم ثم فعله أو أقر من فعله. العاشر العادة بترك بعض المأمور به  
أو بفعل بعض المنهي عنه بصيغة العموم وتخصيص العام على ما عدا المتروك أو المفعول

ان أقرها النبي عليه الصلوة والسلام ان كانت في زعمه وعلمها أو الإجماع أو فعلا  
الناس ولو لم يكن غير نظر والمخصص في الحقيقة التقرير أو الإجماع الفعلي.  
ومخصصات متصلة أي لا تستقل بنفسها بل ترتبط بالعام وتتصل به وهي خمسة  
الاول الاستثناء ويجب اتصاله بالمستثنى منه عادة على الصحيح (قاعدة) الاستثناءات  
المتعددة ان تعاطفت فهي عائدة الى الأول نحو قوله على عشرة الأربعة والرد  
ثم دنة والداينين فيلزم واحد فقط فان لم تعاطف لكل واحد عائد لما يليه  
مالم يستغرقه نحو قوله على عشرة الأربعة الأربعة الأربعة فيلزم ستة فان استغفره  
كل ما يليه بطل الكل نحو قوله على عشرة الأربعة فيلزم العشرة وان استغفر غير الأول  
نحو قوله على عشرة الاثنين الأربعة الأربعة عاد الكل للمستثنى منه فيلزم واحد  
والاستثناء الوارد بعد جملة متعاطفة عائد لكل حيث صلح له لأنه الظاهر.  
وقيل ان سبوه الكل لغرض واحد عاد للكل نحو حيث داري على أعمامى ووقفت  
بستاني على أخوالي وسببت سقائتي لجراي إلا ان يافروا والاعاد ليدخروا فقط  
ولما اتفقوا معاً في الغرض نحو أكرم العلماء وأحب دارك على قاربك وأعتوه  
عبيدك الا الفسقة منهم. وقيل ان كان بالواو عاد للكل لا بغيرها من حروف  
العطف. وعن أبي حنيفة والرازي للأخيرة مطلقاً لأنه المتيقن وموضوع الخلاف  
حيث لم يوجد قرينة والافعل صبراً اتفاقاً. والاستثناء الوارد بعد مفردات  
أولى بأن يعود للكل من الوارد بعد جملة لعدم استقلال المفرد. الثاني من مخصصات  
المصاحف الشرط وهو الاستثناء اتصالاً في وجوب الخدم المتقدم على الأصح.  
وقيل يجب اتصال الشرط اتفاقاً وهو أولى من الاستثناء بعوده للكل نحو أكرم بني



تجيم وأحسن إلى ربيعة أن جازك ويجوز إخراج الأكثر به وفاقا نحو أكرم  
بنو تميم أن كانوا علما ويكون جهازا لهم أكثر بخلاف الاستثناء ففي إخراج  
الأكثر به خلاف كذا في جمع الجوامع. الثالث الصفة نحو أكرم بني قيس  
الصالحين خرج غيرهم وهي بالاستثناء في العود فتعود إلى كل المتعد وعلى الأصح  
سواء تقدمت أو تأخرت نحو وقفت على أولادي وأولادهم المحتاجين  
ووقفت على محتاجي أولادي وأولادهم. أما المتوسطة نحو وقفت على  
أولادي المحتاجين وأولادهم فالمتأخر اختصا صريحا وليست. الرابع الفاعل  
وهي بالاستثناء أيضا في العود على الأصح نحو أكرم بني قيس وأحسن إلى مضر  
وتعطف على ربيعة إلى أن يرحلوا. (قاعدة) الفاعل إذا كانت منفصلة  
عن المفعول نحو اشتريت من هذا البستان إلى هذا البستان لا تدخل إلا  
بقريئة وإن كانت متصلة بالمفعول واسم المفعول يتناولها نحو فاعلوا أيكم  
إلى المرافعة فإن لا يرد تناول إلى الباطل فتدخل بالمفعول وتكون غاية لفظ  
ما وراءها وإن كان الاسم لا يتناولها نحو فاعلوا الصيام إلى الليل أو كان  
شك في التناول نحو لا صوم من يوم كذا إلى يوم كذا لا تدخل. والخامس  
بدل البعض من الكل أو بدل الاستعمال. (قاعدة) بالشرط لا ينفقد سببا  
في الحال بل عند وجود الشرط فالعلية مانع من السبب عند الحنفية فإذا قال  
إن تزوجت فمدونة مدني كذا ثم تزوجها نظاه عند الحنفية لأنه عند  
التزوج ينفقد السبب وقال الشافعية ينفقد سببا في الحال فمدني بوجه شرط  
وهو الملك فيلغوا فالعلية عندهم مانع من الحكم

وأما المشترك فهو ما يتناول أفرادا مختلفة الحدود على سبيل البدل.  
مثاله القدر المحمل للحض والظهور وحكمه التوقف عن انتفاء حقيقة معنى معين  
من المعاني حتى يقوم دليل مرجح لهذا المعنى بشرط التأمل كما تأمل علما الحنفية بانقضاء  
القروء في الآية من جهة دلالة على الجمع والاستتقال ومن جهة لفظ مدونة ومن  
جهة جمع قروء وأقوله مدونة ولا عموم للمشارك أي لا يرد منه معنيين فأكثر  
خلاف الشافعية كما في قولنا إن الله ومدونه يظهرون على النبي فيراد من  
الله الرحمة ومن المدونة الاستغفار ومن لا يربى لضرع والدعاء وهي  
معان مختلفة بالاشتراك اللفظي وقال الحنفية المراد منه العطف والرفق  
وهو يختلف بحسب ما يضاف إليه على سبيل الاشتراك المعنوي. (قاعدة)  
المتناول في غير النبي أما في النبي فيجوز الجمع لعين المشترك أو معانيه بالاتفاق  
وفي غيره أن يكون أحد المعنيين مراداً إجمالا والثاني تبعاً والافيجوز وموضوع  
الحدوف لكل الجمع لا المجموع ولا فرد مشترك ولا معين ثم هذا الحدوف بعينه  
يجري بنفسه في الجمع بين الحقيقة والمجاز.

وأما المؤل فهو ما ترجح منه المشترك بعض وجوهه بغالب الرأي  
يعني أن المشترك عالم بترجح بعض وجوهه فهو مشترك فإذا ترجح فهو  
فهو مؤل والمراد بغالب الرأي الظن الغالب سواء حصل بخبر الواحد أو بالقياس  
أو بغيرها. والترجح من المشترك تارة يكون بالتأمل كما تأملنا صفة القروء  
وتارة يكون بالنظر إلى السياق كما في لفظ مدونة قروء وتارة بالسياق كما  
تأملنا في أهل لكم ليلة الصيام الرقت إلى نسائكم فظهر أنه من الحل بدليل ما بعده



وحكمه وجوب العمل على احتمال ان المجتهد غلط في تأويله فهو ظني فيجب  
وليس بقطعي فلا يكفر جاحده وقد تم التقسيم الاول بحسب وجوه النظر  
التقسيم الثاني للكتاب يكون باعتبار البيان والظهور فهو أربعة أيضا  
لأن المعنى ان احتمال التأويل فان ظهر المراد منه بنفسه فالظاهر والا فان  
يحتل التأويل فان قيل النسخ فالمفسرون لم يقبلوا الحكم ولهذا الاربعة أربعة  
أخرى تقابلها على اللف والنشر المرتب لأن المعنى ان حتمى لغير الصيغة فالظني  
وان كان الحقا ففسرا فان أمكن ذلك بالشامل فالشك والافان فان البيان  
مردجوا فالمجمل والافا المشابه

أما الظاهر فهو ما ظهر المراد منه للسامع بصيغته أي من غير احتياج الى  
شيء آخر مثاله مح قوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا فهو ظاهر في انه عادل  
والنحرى وحكمه وجوب العمل بما ظهر منه على سبيل القطع واليقين على الرجح من  
صحة اثبات الحدود والنفقات قال في الترتيب وكل من ظاهر والنسب والمفسر  
والحكم يوجب الحكم أي بثبوت قطعا وبقينا

وأما النص فهو ما اورد وضوحا على ظاهره من التكلم لسوقه له  
لا بنفس الصيغة نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء متى وربع فهو ظاهر  
في بابه الفاعل نص في بيان العدد لأن السورة وحكمه وجوب العمل بما  
وضي على احتمال تأويله لا يقع في قطعيته لأنه احتمال غيرنا من دليل  
فهو في حيز عدم ثم الفرق بينه وبين الظاهر أن السورة شرط فيه وعدم  
شرط في الظاهر فهو قبل رأيت نبيأهين جاء فدون لقان روتيزيه

نصا ومجرب فلان ظاهرا لكونه غير مقصور بالذات

وأما المفسر فهو ما اورد وضوحا على النص على وجه لا يبق مع احتمال  
التأويل لكنه يقبل النسخ كقوله تعالى فسجدوا لله كنكم كلهم اجمعون فانه ظاهر  
بالنسبة لسجود الملائكة نص في تعظيم آدم عليه السلام لأنه مسوق له الكلام  
لكنه يحتل التخصيص ببعضهم فقطع بقوله كلهم ويحتل التأويل بأن يكونوا  
متفرقين أو مجتمعين فقطع بقوله اجمعون نصا مفسرا وحكمه وجوب  
العمل به قطعا على احتمال النسخ ان لم يكن خبرا لهذه الآية والافا قد ينسخ  
وأما المحكم فهو ما احكم المراد به ولا يحتل النسخ والتبديل وهو فسان  
محكم لأنه آيات التوحيد أو محكم بغيره كجميع القرآن بعد وفاة النبي صلى الله  
عليه وسلم وحكمه وجوب العمل به من غير احتمال تأويل أو تخصيص أو نسخ فهو  
أتم القطعيات في افادة اليقين فهو في المرتبة الرابعة في الظهور فعند التعارض  
يقدم المحكم على الجميع والمفسر على الظاهر والنص ويقدم النص على الظاهر مثال  
التعارض بين الظاهر والنص قوله تعالى واحل لكم ما دبر ذلك وقوله تعالى  
فانكحوا ما طاب لكم من النساء متى وربع فالاول ظاهر في اباحة النكاح  
ولا يقتضي حرمة الخامسة والثاني نص في بياح العدد لسوقه له ويقتضي  
حرمة فلما تعارض رجع النص لقوته مثال التعارض بين النص والمفسر  
قوله عليه السلام المستحاضة تنوضا لكل صلاة نص مفيد لا يجاب بالوضوء لكل  
صلاة وسوق الكلام له لكنه يحتل التأويل بأن يراد من الصلاة وقفا وقوله  
عليه الصلاة والسلام المستحاضة تنوضا لكل صلاة مفسر لأنه لا يحتل التأويل



فتعارضها فترجح المفسر على النص ومثال التعارض بين المفسر والمحكم أقيموا  
 الصلوة فإنه ظاهر في معناه بالنظر إلى عارف اللسان نص من حيث  
 أن الغرض من سوق السلام إيجاب الصلوة مفسر من حيث أنها كانت مجزية  
 فسرهما النبي عليه الصلاة والسلام بقوله وفعله ثم هي كانت تختل أن لا تتكرر  
 وقوله تعالى أن الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا أي فرضا موقوتا يقضي  
 التكرار وهذا المحكم في التوقيت فترجح على الأول من تلك الحثية .

وأما الحق فهو ما خفي المراد منه بعارض غير الصيغة ولا يقال الد  
 بالطلب وحكمه النظر فيه ليعلم أن اختفائه لمزيد أو نقصان فيظهر  
 المراد منه ومثاله قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فهذه ظاهر  
 بالنسبة لوجوب قطع اليد لكل سارق لكنه خفي بالنسبة للطرار والبناءش  
 لأنهما اختفيا بتسمين آخرين لأجل زيادة معنى السرق في الطرار لأنه يسرق  
 من البقطان بضرب غفلة فتقطع يده ولأجل نقصان في البناءش لأنه  
 يسرق من غير حرز ومن هو غير قاصد للحفظ وهو الميت فعدينا حكم النص  
 إلى الطرار بدلالة النص لأجل الزيادة فيقطع ولم نعد الحكم في البناءش لأجل  
 النقصان فلا يقطع عند أبي حنيفة السياسة وعند أبي يوسف والتابعين  
 يقطع البناءش على كل حال لقوله عليه الصلاة والسلام من نبش قطعا  
 وحده أبو حنيفة على السياسة لما روي عنه عليه الصلاة والسلام يقطع  
 على الخنفي وهو بلفظ أهل المدينة البناءش .  
 وأما المشكل فهو الداخل في أشغال ومثاله . وحكمه اعتقاد

الحقبة فيما هو المراد منه ثم لا يقال على الطلب التام إلى أن يتبين المراد منه  
 مثاله فأتوا هزلكم أني شئتم فإن كلمة أني تجيء بمعنى من أين وتجيء بمعنى كيف  
 فلما تأملنا بلفظ الحزب علمنا أن المراد كيف شئتم فتكون الملاحظة من مرأته  
 ههنا لأن المراد بمحل الفرث لا الحزب وقد يكون الاشتغال لاستعاره بغيره  
 غامضة مخوفولة تعا فوارير من فضة في وصف أو أن الجنة فإن فيه اشطابا  
 من حيث أن القارورة لا تكون من الفضة فلما طلبنا للقارورة صفتين حميدة  
 وهي الشفافة وزميمة وهي السواد والشفافة صفتين حميدة وهي البياض وزميمة  
 وهي عدم الصفاء فلما تأملنا وجدنا أن الجنة في صفاء القارورة وبياض الفضة  
 وأما المجهول فهو ما ارتدحت فيه المعاني واستشبه المراد به اشتباهها لا بدرك  
 بنفس العبارة بل بالرجوع إلى الاستفسار ثم الطلب ثم التأمل كما إذا سئ  
 باب الترجيح في المشترك أو باعتبار غرابة اللفظ كالمهاوع قبل بيانه تعالى فلو  
 بد في المجل من مدرك طلبات بخلاف الخفي فإنه يدرك بمجرد الطلب والمشكل  
 بالتأمل بعد الطلب وأما المجل فهو بد له بعد الطلبين من التأمل للتعين وحكمه  
 اعتقاد الحقيقة فيما هو المراد منه والتوقف فيه إلى أن يتبين ببيان المجل كالصلوة  
 والزكاة فإنهما مجددان لكن بينهما السنة من حيث المقدار الواجب والتبقيات  
 والدرجات والسنن بياننا فيها .

وأما المشابه فهو اسم لما انقطع رجاء معرفة المراد منه قبل سيم  
 القيام ولا يرجح به وأضمد فهو في غاية الخفاء كالحكم في غاية القهوق  
 وحكمه عند الحنفية كلسف اعتقاد الحقيقة وتفويض معرفة المراد منه إليها



ومنه كل نفس وهم التشبيه واستدلوا على ذلك بنحو ثلثة الاول بقراءة الوقف على  
 الا الله . الثاني ان الله تعالى ذكره مؤولين في معشر الذم بقوله تعالى وأما الذين في قلوبهم  
 ريغ الآية والدليل الثالث هو ان الذي اول لم يؤمن بكلام الله تعالى حتى اوله ووزنه  
 بميزان عقله لا يعلم الله رسا . وقال الخلف وهم من كانوا بعد الشدة ثمانية أو بعد  
 الخمسة نزه الله تعالى عما لا يليق به من صفات المحدثين ثم نعين المراد لما نعين اليه  
 بالقدرة والامتنان بالاستعداد والملك واستدلوا على من ذهبهم بهذا ان الله أيضا  
 الاول قراءة وصل والراكون في العلم . والثاني قوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون  
 والذين لا يعلمون فاذا لم يعلم معناه يلزم المساواة بينهم في عدم العلم . الثالث هو ان  
 الله تعالى انزل القرآن للاستفاد بمعرفة احوالهم فاذا لم يعلم معناه لم يستفد به  
 واجيب عن الاول بان الراكون في العلم وان لم يعرفهم لم يعرفهم له بقراءة الوصل لكن  
 معرفتهم تكون باعتماد الله تعالى لهم ما يوجب كماله وبنائه ومن أخذ عنهم أو بالهام  
 وكشف كماله وبنائه ومن أخذ عنهم والمنوع انما هو التوليد الفكري العقلي وعلى الثاني  
 بأنه لا يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فيما من شأنه أن يعلم كغير المتشابه  
 اما هو فانه ان لا يعلم بل الجبريل فيه عين العلم كمعرفة الذات العلمية وعلى الثالث  
 بان الاستفاد بالقرآن يكون بمعرفة احوالهم كغير المتشابه أو بالاعتقاد بحقيقة المراد  
 منه كالتشابه فعلى كل الاستفاد حاصل على أنه نقل جموع من المحققين ان الخلف انما حملهم  
 على التأويل ورفع طعن المبتدعة في كلام الله تعالى بسبب التشابه فما اولوا الالاف فذلك  
 الذي ربي فقط وأما عقبتهم في التشابه فممن كذب السلف بدفعه أصدا  
 التقسيم الثالث بحسب الاستعمال ووجه انقسام الى أربعة ان اللفظ ان

ان استعمال في معناه لموضوع له حقيقة والافجاز وكل واحد منهما ان كان ظاهرا  
 المراد بحسب الاستعمال فمخرج والافنائية . اما الحقيقة فهي الكلمة المستعملة  
 فيما وضعت له والمراد بالوضع دلالة عليه من غير قرينة فان كانت من جهة اللغة  
 حقيقة لغوية وان كانت من جهة السمع فشرعية وان كانت من قوم مخصوصين  
 فعرفية خاصة وان كانت من قوم غير مخصوصين فعرفية عامة . وحكمها وجود  
 ما وضعت له خاصا كان أو عاما فخرج عن الحقيقة المعامل والموضوع قبل الاستعمال  
 واللفظ والنزل والكتابة البليانية على قول فيها والمتساكنة .  
 ( قاعدة ) عدم الحقيقة التبادر وعدم صحة النفي بخلاف المجاز .  
 ( قاعدة ) متى تمكن العمل بالحقيقة لا يصار الى المجاز اذا انقضت الحقيقة  
 نحو لا آكل من هذه النخلة فيحمل على ثمرها . أو تعذر تناولها آكل من هذه  
 الفد فيحمل على الطيور فيلها . أو كانت مبهمة شرعا أو كلمة في الخصومة  
 فيحمل على مطلق الجواب . أو بدلالة العادة كمد يضع قدم في دار فندون  
 فيرد به الدخول مطلقا فيكون المعنى في قوله تعالى ولكن يؤاخذكم بما عقدتم  
 الايمان لما ينقد أي يرتبط فيخص بالمنفعة لتكونها ربط القسم بالمقسم  
 ودون العزم أي قصد القلب كما في الغرور فتخص الكفارة بالمنفعة عند  
 المنفعة لتكونه أقرب للحقيقة بدرجته . وعند الشافعية في الغرور أيضا  
 كفارة ويكون الظاهر في قوله تعالى ولدتكموا ما كنتم آباء ولم يحرم على الوطأ  
 لانه الحقيقة دون العقد لانه المجاز فتحرم مزية الذبح على ارباب عند  
 المنفعة بهذه الآية وتحرم المعقود عليه أيضا بالوجهين أو بالردة



الحقيقة مع المجاز في مقام النفي فانه جائز . وعند الشافعي هو محمول على المجاز انما  
 الصفح فتحل مرئيه الذب ليدس .  
 واما المجاز فهو كالمستعمل في غير ما وضعت له لعدمه مع قرينة مانعة  
 عن ردة ما وضعت له . وهكذا وجود ما استعمله خاصا كانه او عاما ولا  
 عموم له عند بعض الشافعية وقال ان الشافعية والحنفية بعموم وليس هو بصري  
 كيف وقد وقع في القرآن المنزه عن الضرورة ولهذا جعلوا قوله عليه الصلوة والسلام  
 لا تبسوا الدرع بالدخيل ولا الصاع بالصاعين عاما في كل ما يحل الصاع لما قال  
 الاولون انه مخصوص بالطعام . ( قاعدة ) لا يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز  
 عند الحنفية كما هو الراجح عند البيهقي ويؤيد عند الشافعية كما اجازته النحويون ولذلك  
 فان التضمن النحوي فيه جمع بين الحقيقة والمجاز لانه اثر به كلمة معنى كلمة اخرى لتعريف  
 نفسه بها بخلاف التضمن اللفظي فانه استعمال اللفظ في المعنى الموضوع له وتفسير  
 حال من المعنى الآخر نحو اصبغ بقلبك كعبه على كذا ابي ناد ما عليه .  
 ( تنبيه ) الخذف في الجمع بين الحقيقة والمجاز هو في غير النفي وفي غير ان يكون  
 أحدهما مراداً أصالة والثاني تبعا والافيجوز اتفاقا لانه معنى مجازي عام يكون  
 المعنى الحقيقي والمجازي داخلين فيه بخلاف الجمع المذكور فانه يراد به خصوص كل  
 من المعنيين فنحو عندي اسد وتريه بالرجل الشجاع والحيلون المفترس هو جمع بين  
 الحقيقة والمجاز واذا اردت به الجنزى وهو معنى عام شامل لهما يكون مع عموم  
 المجاز المتفوه على صحنه من اذا اوصى للموالي لا يتناول موالي الموالي واذا كان  
 له معنوه واحد يستحوه الخذف ولا يلحقه غير الخمر بالخمر في قوله بقلبك في قوله

اسفار خلد قال الشافعي . ولا يراد بنوا نية بالوصية لا بناء لانه للصلبي  
 حقيقة ولغيره مجاز ولا يراد المس باليد في قوله نفا اول مستم النساء لان الحقيقة  
 في غير الأخير مرادة والمجاز وهو الجماع مراد فيه فلم يوجب الآخر وهو المجاز في غير  
 الأخير والحقيقة في الأخير مراد به لئلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وما  
 قيل لو قال اللغار امنونا على ابنا ثناء او اولادنا وموالينا فان ابنا  
 ابناهم وموالي مواليتهم يدخلون في رواية الاستحسان فيلزم مكم أيها الحنفية  
 الجمع بين الحقيقة والمجاز فجوابه ان ظاهر اسم البناء يتناولهم فصا شبهة  
 في حقن الدم من ان يسفك والأمان يثبت بأدنى شبهة بخلاف الاستحسان  
 على الآباء والأمهات حيث لا تدخل الأجداد والجدات لأن هذا تناول  
 معتبر بطريق التبعية فيلزم بالفروع دون الأصول وأما حرمة نفاح الجدات  
 فتبوتها اما بالاجماع او بالنهي دلالة لأن العلم في حرمة الأمهات الأصلية  
 وهي ثابتة في الجدات الأولى وانما يقع على الملك والاجارة فيمن حلف  
 لا يدخل دار فمدن وعلى الدخول حافيا او متنعدا فيمن اذا حلف لا يضع  
 قدمه في دار فمدن باعتبار عموم المجاز وهو نسبة السكنى في الأول ومطلق  
 الدخول في الثاني من ذكر السب وارادة السب وانما يحذف اذا قدم  
 ليدل أو نهائيا في قوله عبي حري يوم يقدم فمدن مع أن اليوم للنهار حقيقة  
 وللليل مجاز باعتبار عموم المجاز وهو مطلق الزمن ويعرف المجاز بتبادر  
 غيره الى الفهم لولا القرينة وبهي النفي و بعدم الاطرا دكما في واسأل  
 القرينة فمد يقال واسأل الباط أي صاحبه ويجمع لفظه على خذف جمع



لفظ الحقيقة كالأمر بمعنى الفعل مجازاً. يجمع على أمور بخلافه بمعنى القول حقيقة  
فانه يجمع على أوامر وبالتزام تقييده أي تقييد اللفظ الدال عليه كجناح الدال  
ونال الحرب بخلاف الحقيقة كعين شهد وتوقف على المعنى الآخر نحو ومكروا  
ومكلاه وباطلاقه على المتعين نحو وأسأل القرية. (قاعدة) المجاز  
والنقل خلاف الأصل فالحقيقة مقدمة عليها وهما مقدمتان على الاشتراك  
وإنما يعدل إلى المجاز لنقل الحقيقة على إسهان كالتفقيص اسم للهبة  
أو بشاعتها كطرائف يعدل إلى الفاظ أوجرها لها للمتكلم والمخاطب  
أو بدخلة نحو زيد أسد فانه يبلغ من شجاع أو شهرة وقا حقا والمراد  
عن غير الناطقين الجاهل بالمجاز وقائمة القافية أو الورد أو السجع  
(قاعدة) المجاز والاستعارة مترادفان في هذا الفن وإن كانت أخفى  
منه في مصطلح أهل البيان لأنها عندهم مجاز عند قلة المشابهة ثم إن عرفت  
المجاز خمسة وعشرون. السببية نحو رعبت غيثاً أي بنا ناسببها عنه  
والسببية نحو شربت الدنم حتى ضل عقلي أي الخمر واطلاق اسم الكل  
على البعض نحو يجعلون أصابعهم في آذانهم أي أنا ملهم والعلم  
نحو تحرير رقية والمألوفة نحو نطق الحمار على وجه وعلمها نحو  
قوم إذا حاربوا ضد وما زعم دون النساء ولو باتت بأطرها أي عتزلوهن  
واطلاق المظنة وإرادة الحقيقة نحو أولدتم النساء أي وطئتموهن أو انعكس  
نحو أبيت مشغزير إذا مشغزيرت البعير المتدلية. واطلاق العام وإرادة  
الخاص نحو الذين قال لهم الناس أي نعيم بن مسعود الأسجعي وعلمه نحو

ولا نقل لهما أي إذا المراد مطلق الذي، واطلاق الحال على المحل نحو في رحمة  
أي الجنة وعلمه نحو العلم في مكة أي أهلها، وهذا المضاف وإقامة المضاف إليه  
مقامه نحو وأسأل القرية وعلمه نحو أنا ابن جند أي ابن رجل جند الأمور  
وجندها، وتسمية الشيء باسم مجاوره نحو أسأل الواوي أي ماؤه والدول نحو أني  
أرني أعصر حمراً أي غنيا يؤدل إلى كونه حمرا، وتسمية باسم ما كان عليه  
نحو وآتوا البناي أموالهم، والالوية نحو ضربت حصاناً أي بعصا، والبدلية نحو  
فدنه أكل الدم أي الدية، واطلاق العرف بالدم وإرادة واحد منكم من دخلوا  
الباب في قول والكترة في الدنات للعموم نحو علمت نفس أي كل نفس على قول  
والضدية نحو فبشرهم بمصاب اليم أي أئذ هم، والذوق نحو واختار موسى قوم أي من  
قوم، والزيادة نحو ليس كشأن شيء. والنوع الخامس والعشرون المشابهة كاطلاق  
الأسد على زينة بعدد الشجاعة والصحيح أنه يشترط سماع نوع العدد ثم شخصها  
ثم اعتبار زينة العدد على ما صح من جهة أصل نقده  
(قاعدة) ويتعلق بالحقيقة والمجاز كلمات المعاني ومنها الحروف لأنها  
تجري فيها الاستعارة التبعية كما تجري في المشتقات والأفعال والمبهمات  
والإضافة وأسماء الأفعال على قول فمن الحروف (الواو) وهي لطلوه  
الجمع لا تقيده ترتيباً ولا مقارنة ولا عكس ترتيب فان وجه معنى من تلك  
المعاني فهو من لقرائن الخارجية وأما في قول القائل لغير الموطوءة ان دخلت  
الدرفانت طالوه وطالوه إنما تطلوه واحدة عند أي حقيقة وإنما  
عنه حاجيه لا باعتبار الواو بل لأن موجب هذا الكلام وهو ذكر الطلقات



متعاقبة على وجه يتصل الأول بالشرط ثم الثاني ثم الثالث لا فرق عنده والاجتماع  
عندهما أي لا يشتركان بين المعطوف والمعطوف عليه متعلقين بالشرط بدو واسطة فيقع  
جملة وإذا قال غير موطوءة أنت طالق وطالوت وطالوت بدو شرط انما تبين بوجه  
لأنه لم يصدق الأول وقع قبل الفراغ عن التكلم بالثاني فسقطت ولديته لغوات المحل لثباتها  
غير موطوءة فلفظ الثاني والثالث لا لاواو . وقد تكون الواو للحال لقوله بعده  
أرد إلى الفاء وأنت حر فبقي المعطوف لتكون المعطوفة اخبارية على انشائية حتى لا يفتق  
الابالاداء . وقد تكون الواو لمعطف الجملة فلا يجب فيها المشاركة في الجزر لقوله هذه  
طالق ثم ادنا وهذه طالق فتطلق الثانية واحدة لأن الشك في الجزر انما كانت في مقدار  
المعطوف اليه فاذا كانت تامة فقد ذهب دليل الشك ولذا في قولها طلقني وللك ألف  
لمعطف الجملة عند الامام حتى اذا طلقها لا يجب شيء لأنها للمعطف حقيقة والمعاوضة  
في الطلاق زائدة اذا كان تأبى العوض فيه بخلاف جملة وذلك دهم فانما الحال انفا  
للزوم المعاوضة في الإجارة وقال انه لا الحال بدلالة حال المعاوضة

اذ الخلع عقد معاوضة فيصير وجوب ألف عليها شرطاً وبه لا يجب الألف .  
والفاء للترتيب والتعقيب في كل شيء بحسبه فيتأخر المعطوف عن المعطوف عليه  
وان عطف فاذا قال ان دخلت هذه الدار فهذه الدار فانت طالق فالشرط ان  
الثانية بعد الاولى بدو ون تراخ فلو دخلت تراخ لم تطلق . وتسعمل في أحكام العلق  
مجازاً كما اذا قال لاخر بعت منك هذه البع بكذا فقال لاخر فهو حر انه قبول  
لبيع ويقضى قضاء . وقد تدخل الفاء على الفعل اذا كانت لعلل مما يرد وم أي  
يبقى ليحصل الترتيب فتدفع الفاء نحو اد إلى الفاء فانت حرأي لأنك حر فبنته

لا  
المعصومي  
والذكر  
ص

للحال وان لم يؤد . وتسعمل بمعنى الواو في قوله له علي درهم فدرهم حتى لزوم درهمان  
اذ التعقيب هنا لا يسوع لأن التعقيب يكون في الأعراض والدفع على لا يتصور فيه  
التعقيب الاسباب لوجوب في الذمة والحال انه لم يباشر شيئاً آخر بعد لتكلم بالدرهم  
الأول حتى يكون وجوب هذا عقب الأول فليزوم أن تكون بمعنى الواو فليزوم درهمان  
ونتم للتراخي بمنزلة ما لو سكت ثم استأنف وهي للتراخي في التكلم والحكم عند أبي حنيفة  
رحم الله وعندهما للتراخي في الحكم مع الوصل في التكلم حتى اذا قال لاغير له خول بها أنت  
طالوت ثم طالوت ثم طالوت ان دخلت الدار فمعه يقع الأول فقط لأنه لما وقع الأول  
وتراخي الثاني عنه تكلم لم يبق محل للثاني فلما وهذا اذا أخر الشرط ولو قدم الشرط  
تعلق الأول به ووقع الثاني ولغا الثالث وفائدة تعلق الأول انه ان ملكها ثانيا  
بالنفاذ ووجه الشرط يقع الطلاق حينئذ بالتعلق السابق وقال لها جبان يتعلقن  
جميعاً وينزل على الترتيب سواء قدم الشرط أو أخر فان كانت مدخول بها يقع الثالث  
والذي يقع الأول ولا يقع ما بعده وأما عند أبي حنيفة في المدخول بها فان قدم الجزاء  
يقع الأول والثاني في الحال وتعلق الثالث بالشرط فكانه سكت عن الاولين ثم قال  
أنت كذا ان دخلت الدار وان قدم الشرط تعلق الأول به ووقع الثاني والثالث  
في الحال وفي قوله عليه الهبة والسهم من حلف علي بمية فرأي غيرها خيراً منها فليكنفر  
عن ميمته ثم ليأت بالذي هو خير مستعارة بمعنى الواو وعنده حقيقة الأمر تدل  
عليه الرواية الأخرى التي فيها تقديم قوله عليه الهبة والسهم فليأت بالذي  
هو خير فانها تقتضي تقديم الحنف على الكفاية فوجب لتطبيق بينها بجعل ثم  
في الرواية التي ولي بعض الواو ولم يعكس لأن تقديم الكفاية على الحنف غير



ووجب بالاتفاق فلو عملنا بالرواية الأولى يلزم وجوب تقديم الكفارة على الخت  
وهو خدق لجماع ويلزم تخصيص الكفارة بنوع المال فقط لأن الشاخي رضي الله  
عنه لا يجوز تقديم الكفارة بالصوم . وبل لآيات ما بعده والاعراض عما  
قبله ان كان صالحا ليعرض عنه كما في الخبر بخلاف الانشاء فاذا قلت جاءني  
زيد بل عمرو كان معناه ان المقصود اثبات الخبر لعمرو ولا لزيد فزيد يحتمل مجيئه  
وعدمه فاذا اردت لا قلت جاءني زيد بل عمرو كان نصا في عدم مجي زيد  
وهذا في الآيات وأما في النفي بأن يقال ما جاءني زيد بل عمرو تقر حكم  
المعطوف عليه ونجعل ضده للمعطوف . وقيل تنفاس بنفس المعطوف فطلق  
تمدنا اذا قال أنت طالعه واحدة بل شتين لأنه لا يملك ابطال الأول لأنه  
انشاء بخلاف قوله له عبي الفاعل الفاعل حيث يلزم الفاعل فقط لأنه يملك  
ابطال الأول لأنه اخبار وقرار خلا فالزفر حيث قاس الثانية على الأولى  
فأوجب عليه ثمثة آلاف وهذه كلها في المفردات فان دخلت على الجمل فهي  
أما لضرب الباطلي نحو قوله نقا أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحوة .  
أو لضرب الانتقالي نحو قوله يا كاتب ينظرون بالحق وهم لا ينظرون بل قلهم  
في غمرة من هذا فما قبل بل على حاله . ولكن مشددة ومخففة لا يشتركان  
أي رفع النولم الناشئ من الكلام السابق بعد النفي فقط عنه عطف المفرد على المفرد  
أما اذا عطفت جملة على جملة فمعناها اذا عطف جملة نظير معنى  
بل في نقل الحكم الثاني بعد النفي أو الآيات واذا عطف مفردات لا تكون الرفع  
النفي وشبهه على عكس معنى لا لأنها تثبت ما بعدهما ما تبقى عما قبلها .

وخالف بل أيضا لأن بل لا يعرض عن الأول ولكن ليست كذلك ولا يصح لعطف  
بلا الدخول في الكلام أي ارتباط ما بعده بما قبله بنفي أو آيات بحيث يكون لذكر  
بعد لكن مما يكون الكلام السابق يتوهم منه الخاطي عليه والافضل من أنف مثال  
عدم الاتساق فالأمة اذا تزوجت بغير إذن مولدها بمائة درهم فبلغه فقال المولى  
لأجير النفاح بمائة ولكن أخذه بمائتين مثله ان هذا نسخ للنفاح وجعلت لكن  
لاستاء النفاح بعد الانفاق فيكون نفي فعل وآياته بعينه فيكونان متفاديين والنفاذ  
مطل للانساق فمدي تحققة معنى العطف ولا يعتبر الاختلاف من حيث المال فانه يقع  
السادس من الحروف أو العاطفة وهي بعد خبر التشكك نحو ليشنا يوما أو بعض يوم  
أو التشكك نحو وأنا وإياكم لعلى هذين أو في جدول بين . وهي بعد الطلب  
للاباحة اذا جاء الجمع بين العاطفين نحو جالس الحسن وأبي سيرين . وللتخيير اذا لم  
يجز الجمع نحو تزوج هندا أو أختها . وتكون بمعنى الواو نحو قوله وقد عمت ليلي بالي فمهر  
نفس تقاهها وعليها فخرها . وللتنقسم نحو الطامة اسم أو فعل أو حرف أي منقسم  
إلى الثمثة تقسيم الظلي إلى جزئياته . وبمعنى إلى فينصب بعدها المضارع بأن  
مضرة نحو لا كرمك أو تقضي عني . أو بمعنى إلا نحو لا قتل العافرا أو سلم  
أي إلا أن سلم . وبمعنى بل نحو قوله وارسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون  
وللتقريب نحو ما دري سلم أو ودرع وما دري أو زن أو أقام لمن قصر سلم  
وأسرع في أدائه فاذا قال هذا هرا وهذا يكون انشاء لأن الشرع وضع  
لانشاء الحرمة ولكنه يحتمل أن يكون اخبارا عن حرية سابقة لتكون خبرا من  
حيث اللغة فلما كان ذا جرئين أو والتخير للتكلم بأن يوقع العلق على أيها شاء



من حيث كونه انشاء ومن حيث الخبرة يكون تعيينه واحدا منها بياناً للخبير  
المجرد لصادره عنه من حيث كونه خبراً يشترط له صلاحية المحل لأن  
انشاء العتق لا يكون الا في محل صالح للعتق فاذا مات أحدهما قبل البيان  
فقال كان الميت مراداً الى لم يقبل منه لأنه لم يبق محمد لا يجاز العتق وتعين  
المحي للعتق ولما كان اظهرها من وجه يجبر عليه من جانب لقاضي والرفعي  
الانشاء لا يجبر. والراي دخلت في لوكالة بأن يقول وكنت هذا أو هذا  
صحيح تصرف كل منهما ولا يشترط اجتماعهما بخلاف البيع والادعاء فانه لا يصح  
النزول بينهما الا أن يكون من له الخيار معلوماً في اثنين أو ثلاثة بأن  
يقول على أن الخيار للبائع أو المشتري أو للمؤجر أو للمستأجر في اثنين أو  
ثلاثة من البيع أو المؤجر فيصير استحقاقاً وعند زفر والشافعي لا يصح  
قياساً للبرهانة وفي الكفارة يجب أحد الامتياز فان أدى الكل يقع  
أحد الكفارة والباقي تبرع وان ترك الكل يعاقب على أدائها وعند  
المصنفين والمنزلة الكل واجب على سبيل البر لكان عمل أحدهما سقط  
وجوب باقيها وان ترك الكل يعاقب على الجميع وهذا خلاف وضع اللغة  
والشرع وأدني قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون <sup>الله</sup> ورسوله ويسعون  
في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا الآية للتخبر عند عدم مالك  
فتجبر على ما يراه مصلحة وعند الحنفية أربعين بل لكون جناباً  
الخارجين وقطاعاً على أربعة أنراي أخذ المال فقط واقتل فقط  
واقتل مع أخذ المال والرابع التخويف فقط والجزا يكون على حسب

الإنابة غلظاً وخفة ولكن لم يذكر الجنابات في النص عتقاً وأعلى قسمهم  
العاقلين فقط في تفسير عبارة القرآن أن يقتلوا فقط بل يصلبوا اذا  
جمعوا بين قتل النفس وأخذ المال بل تقطع أيديهم وأرجلهم اذا أخذوا  
المال فقط بل ينقر من الأرض اذا خوفوا الطريق واستدل الحنفية  
على هذا التفصيل بفعله عليه الصلوة والسلام بذلك في أصح باب أبي  
بردة مع نزول الوحي بحقه بهذا التفصيل المذكور. ومن الخرافات  
العاطفة حتى وهي لانشاء الفأنة فتكون جارة اسماء صريحا أو مقصداً  
تؤدب من أن الفعل نحو حتى يرجع اليناموس وتكون عاطفة لرفع أو  
دني بعض أو كليهما وتكون ابتدائية بأن يبدأ بعدها جملة اسمية نحو  
فما زالت القتلى تمج وماؤها بدجلة حتى ما رجلة أشكل  
أو فعلية نحو حتى فلان حتى لا يرجونه. وللتعليل نحو اسلم حتى تدخل  
الجنة. وهذا من البر فالباء للمصاق وهو تعليق الشيء وابصاره  
بالشيء حقيقة نحو أسكت الجبل يدي. ومجازاً نحو صررت بزيدي ولانقر  
نحو ذهب له بنزله أي أذهبته، ولان استعانة وهي التي تدخل على اليد  
أو المنزل منزلة الدولة. والسببية نحو وكذا أخذنا بذنبه. وللمصاحبة  
وهي التي تكون بمعنى مع وبغني عنها وعن مصحوبها الحال نحو ألقط بسدي  
أي مع سدي أي حال كرتك سلاماً لأمر الله. والظرفية الزمانية أو المكانية  
والبلدية نحو ما يرين أن لي بها يد بأيديها. والمقابلة نحو اشتريت  
الفرس بألف، والمجازة كمن خربهم تشبه السابا الفهم أي منه



والاستعداد نحو قول الله تعالى ان تاتوا من غير اذن فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين  
 كالى نحو وقد احسن بي ابي، والتوكيد نحو كفى بالله شهيدا، والتبعض نحو قوله  
 تعالى عينا يشرب بها عباد الله اى منها، وتخصيلا لثمان فكلون بعد استعانة لانه  
 التثنية جمع حتى لا يشترط وجوده بخلاف البيع حتى اذا قال اشتريت منك هذا  
 العبد بمرحلة جبة يكون الشرع ثمة بثبت في الذمة فيصح الاستبدال به قبل  
 القبض ولو قال اشتريت العبد بالبعد فيكون سائما فتراعى شرائطه فلو قال  
 ان اخبرني بعد وم قد كان فعبدى هر يقع على الاخبار الجوه حتى لو اضره كانا  
 لم يعتبه بخلاف ان اخبرني ان فلانا قدم فانه يتناول الصدق والكذب ولو  
 قال ان خرجت من الدار ابازني فانت كذا يشترط تكرر الازد لعل خروج  
 لان مضاه الاخر وجا لمضاه باذن، والاستثناء ميزان العموم بخلاف  
 الا ان آذن لك فانه على الازد مرة لتعذر حقيقة الاستثناء وفي قوله  
 انت طالوت بنيسه الله بمعنى الشرط لقوله ان شاء الله، وقال الشافعي الباء  
 في قوله تعالى واسموا برؤسكم للتبعض وقال مالك هي صلة وعند أبي حنيفة  
 للاتفاق باصل وضعها ولكن اذا دخلت في آله المسح اقتضت استيعاب  
 المحل كسحت الحائط بيدي واذا دخلت على الموضع كما في الآية لا تقتضي تبعا  
 الموضع بل الصاق الآلة به فمن هذا اجاد التبعض بالباء، وعلى معناها  
 الاستعداد حسا او معنى نحو على ربه وبمعنى مع نحو طاقى المال على حبه  
 اى مع حبه وبمعنى عن نحو رخصت عليه اى عنه وللتعليل نحو وتابروا  
 الله على ما هلكم اى لأجل هلاكته اياكم وللظرفية نحو ودخل المدينة على

حين غفلة من أهلها، ولا يستدرك نحو قدون ينهل المنكر على أنه يريش  
 من روح الله، وللزيادة نحو حديثا لصيحين ابي لا حلف على يمين ابي مينا  
 وأما علم لا يعلمون فعل ومنه ان فرعون علم في الأرض، وتكون اسما بمعنى  
 فوق نحو غدت من على السطح اى من فوقه فاذا قال له على الف درهم يكون  
 دينا لان على للاستعداد فتفيد الوجوب حقيقة الا ان يصل به الوردية  
 فيحمل على وجوب الحفظ، ومن للتبعض فان قال من شئت من حبيبي  
 عتقه فاعتقه فله ان يعتقهم الا واحد منهم عند ابي حنيفة رحمه الله  
 تعالى عما يظن العموم والتبعض وهما من ومن وقال أبو يوسف ومحمد له  
 ان يعتقهم كلهم حمدا لمن على لبيان وتكون من ايضا لابتداء الفاية من زمان  
 أو مكان أو غيرها نحو انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم، وللتبيين نحو  
 ما نسخ من آية أو نسخها وعلم منها ان يصح محلها الوصول والضمير، والتعليل  
 نحو يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت اى لاجلها، والبذل  
 نحو ارضيتكم بالحياة الدنيا من الآخرة اى بهلها، والفاية كالى نحو قربت منه اى  
 اليه، وتخصيص العموم نحو ما في الدار من رجل، ومرادفة للباء نحو يتظرون  
 من طرف خفي اى به، ومرادفة لعن نحو قد كنا في غفلة من هذا اى عنه،  
 وفي نحو اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة اى فيه، وعند نحو لن نفنى عنهم  
 اموالهم ولدا ولدا وهم من الله شيئا اى عنه، وعلى نحو ونصرناه من  
 القوم اى عليهم، والى معناها انتها الفاية اى المسافة، وتكون  
 ايضا مضافة نحو سرت من البهرة الى الكوفة، وزمانية كسرت من يومك الى يوم



كذا أو لازمانية ولا مادية نحو اشتريت من صنف كذا الى صنف كذا ثم اذا  
 كانت الغاية متصلة عن الغاية فلا تدخل الا بقدرية نحو اشتريت من هذا المكان  
 الى هذا المكان . وان كانت متصلة فكل اسم الغاية يتناولها فتدخل الغاية فيها  
 وتكون غايته لا سقاطا مادونا نحو فاعلوا وجوهكم وأيديكم الى المرفق وان  
 كان لا يتناولها أو فيه شك فلا تدخل نحو فاعلوا الصيام الى الليل . ونحو لا يسير  
 من يوم كذا الى يوم كذا أو كمن غايته مد أي مد الحلم اليها . وفي بعض معانيها الظرفية  
 الحقيقية ان كان للظرف احتواء . وللظرف في تحيز نحو الماء في الكوز والافجارية  
 نحو النجاة في الصدق وزيد في البرية والعلم في صدر زيد . ونأني للمصاحبة  
 نحو ارجعوا في أمم من قبلكم أي مصرهم . وللتعليل نحو لكم فيما أفضتم . والاستعداد  
 نحو لا يصلبكم في جذوع النخل . وللتوكيد نحو وقال اركبوا فيها أي اركبوها  
 وبمعنى الباء نحو قوله تعالى جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا  
 يذروكم فيها أي يترككم بسبب هذا الجمل . وبمعنى الى نحو فذروا أيديهم في  
 أفواههم أي اليها . وبمعنى من نحو هذا زارع في الثوب أي منه أي فيه يعصيه  
 لقلته ثم انهم اختلفوا في حذف في واثنائه في ظروف الزمان فأتت طالع  
 غدا أو في غد فقال أبو يوسف ومحمد هما سواء . وقال أبو حنيفة رحمه  
 الله تعالى فيما اذا نوى آخر النهار يصدق في حال الحذف قضاء وريائه  
 لأنه نوى حقيقة كلامه بخلاف الأول فإنه يصدق فيه ريبا للتحقيق  
 والاضيق لصدق طالع نحو أنت كذا في مكة تطلق في الحال الا ان  
 يضمن الفعل أي الدخول فيصير بمعنى الشرط .

واللام من معانيها التعليل والاستحقاق اذا وقعت بين ذات وصفة  
 نحو الحمد لله . والاختصاص اذا وقعت بين ذاتين الثاني منهما لا يملك  
 نحو الباب للدار . والملك اذا كان الثاني يملك نحو المال لزيد . والصيغة  
 أي العاقبة نحو قوله تعالى فانقطة آل فرعون ليكن لهم عذرا وحزنا . والتوكيد  
 نحو وهبت لزيد مالا . وللتوكيد الثاني نحو قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم  
 والنهية نحو ما ضرب زيد العمد . والتأكيد نحو ان ربك فعال لما يريد  
 وبمعنى الى نحو قوله تعالى فسقاء لبلد ميت أي اليه . وبمعنى على نحو قوله  
 تعالى بخروا للادقان سجدا أي عليها . وبمعنى في نحو قوله تعالى ونضع للوزن  
 القسط ليوم القيام . وبمعنى عند نحو قوله تعالى بل كذبوا الحويل لما جاءهم  
 بالتخفيف في فرائض المحرري . وبمعنى بعد نحو قوله أقم الصلاة لذكر  
 الشمس . ومن نحو سمعت له صراخا أي منه . وعلى نحو قوله تعالى وقال  
 الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه أي في حقهم  
 ومنها لولا ومعناها في الجملة الاسمية امتناع جوابه لوجود شرط  
 نحو لولا زيد لهلك عمرو امتنع الهمد لك لوجود زيد . وفي المضاف  
 التخفيض أي لطلب الحقيقة نحو لولا نستغفر الله تعالى . وفي الماصوبة  
 التبريح نحو لولا جاء ذا عليه بأربعة شهاد . ونأني للنبي كآية فلولد  
 كانت قرية آمنت فنفصلا أي ما آمنت قرية أي أهلها حين  
 مجيئ العذاب فنفصلا أي ما آمنت قرية أي أهلها حين  
 ومنها حروف الشرط أي كلماته فانه للمشوك أو الموصوف والناذر



او النادر او المحال فمد تدخل على امر محقق فمد يقال ان جاء الغد  
 فاذا قال ان لم اطلقك فانت كذا ثم ثالم نطق حتى يموت احدهما  
 فترته ولا يرثها لكونه نارا الذي الشرط لا يتحقق الا بغير يموت  
 احدهما . وازا اتصل عند نخاة الكوفة للوقت وللشرط فاذا دخلت  
 الفاء في جوابها كانت للشرط جازمة للفعليين ويسقط الوقت عنها  
 حيثن فطانت حرف شرط كان وقد لا يجازي بها نحو وازا يحاش  
 الحيت يدعى جندي فتكون للوقت وهذا مذهب بي حنيفة . وعند  
 نخاة البصرة هي موضوع للوقت وقد تستعمل للشرط بجاز من غير  
 سقوط معنى الوقت عنها نظير متى اذ هو قولها فاذا قال لامرأة اذا  
 لم اطلقك فانت كذا لا يقع الطلاق عنده ما لم يمت احدهما نظير ان لم  
 اطلقك وقال لا يقع الطلاق <sup>اذا</sup> لما فرغ من كلامه مثل متى لم اطلقك وهذا  
 اذا لم ينو والدفكر انوى . وحيترا واين وانى للكان المبهم بمعنى ان يجازا  
 فاذا قال انت طالق حيث اواين اواى مشتت لا يقع ما لم تشاؤن  
 مشترا على المجاس واما اذا ما ومنى فانهما الزمان فاذا قال انت كذا  
 اذا واذا ما او متى كانت نشاء في المجاس وبعدة لا اتصال الطلاق  
 بالزمان دون المكان . ومن عروى الشرط لو وهي حرف شرط  
 الما في في الدكر ويقل المستفيل ومنه قوله تعالى وليخش الذين لو  
 تركوا من خلفهم ذرية . وقول الشاعر :  
 ولو ان ليلى الذخيرة ملك علي وروني جنودا وصفايح

لست تسلم البشاشة اوزقا البها صدى من جانب القبر صائح  
 ثم قال الجمهور هو حرف امتناع لامتناع فصرهم هم غير من اصل البقرة  
 ان مرار الجمهور انه يمنع الجواب لامتناع الشرط بمعنى ان علته انتفاء  
 الجواب في الخارج فهي انتفاء الشرط من غير التفات الى ان علته العلم بانتفاء  
 الجواب ما هي فسيب انتفاء الثاني بانتفاء الاول انما هي من حيث الخارج  
 فقط لا من حيث العلم . وقال ابن الحاجب لم ير ينتفي الاول لا انتفاء  
 الثاني واستدل على ذلك بالادلة العقلية والنقلية اما العقلية فهي  
 ان الاول سبب وملزوم والثاني سبب ولازم ومعلوم انه ينتفي  
 السبب والملازم اذا انتفى السبب والملازم لا العكس لجواز ان يكون  
 الاسباب متعددة واللازم اعم من الملزوم ولا يلزم من نفي الاخص نفي  
 الاعم نحو لو كان هذا انسانا لكان حيوانا يلزم من نفي التالي نفي المقدم  
 ولا يلزم من نفي المقدم نفي التالي فاذا انتفى كونه حيوانا انتفى كونه  
 انسانا لا العكس وكذلك عند تعدد الاسباب لا يلزم من نفي احد الاسباب  
 نفي السبب لجواز ان يثبت باسباب اخر نحو لو انتفى خروج شيء من السبلين  
 لم ينتقض الوضوء لجواز ان ينتقض بشي آخر مثل خروج الدم عند الخفية  
 ومن المرأة عند الشافعية . واما النقلية فمثل قوله تعالى لو كان فيها آية  
 الا انه لفسد نافعان الآية مائة لاثبات الوجهانية ونفي التعدد دليل  
 عدم الفساد فان نفي الاول وهو التعدد يدل لانه عدم الفساد لاول هذا  
 هو المطلوب اتيانه عند المشركين لانهم يكرونه ويدعون الشكره .



وليس المراد بالاستدلال وسباق الآية نفي الفساد في الخارج لأجل انتفاء  
 التعدد فينتفي الثاني <sup>جاء</sup> لا انتفاء الأول فيكون المطلوب الاستدلال على نفي  
 الفساد هو المقصود لأن عدم الفساد أي الوجود أمر مسلم ظاهر مشاهد  
 محقق لا يكره النظم. والقاعدة العقلية هي أن الدليل يكون أظهر من المدلول  
 والمدلول أخفى فيلزم أن يكون نفي الفساد المشاهد للمعلوم وليد على نفي  
 التعدد ويوضح برهان التوارد والتوافق عند فرض لا اتفاق بين الأدلة  
 وبرهان التمايز والتخالف عند التخالف بينهما وهي موضحة في العقائد ومبسطة  
 هناك فراجعها إن شئت والبيان الثاني في معنى لو أن يقال أن لو  
 نستعمل لا انتفاء الثاني عند انتفاء الأول من حيث الوجود الخارجي نحو  
 لو قدر الله هذا الأمر لفعله أي لم يفعله لأنه لم يقدره وهذا استعمال  
 أهل العربية وما فيه الحزم الفير. وتستعمل من حيث الاستدلال والعلم  
 لا انتفاء الأول لأجل انتفاء الثاني لأن نفي الثاني اللازم والسبب يدل على  
 نفي الأول الذي هو المذموم والسبب وهذا استعمال أهل المعقول ومخط  
 ابن الحاجب فلهما حيثان موجودتان معاً من جهتين فنحو قوله تعالى لو كان  
 فيهما آية إلا آية لفسدنا من حيث الوجود الخارجي انتفى الفساد بسبب  
 انتفاء التعدد كما قال أهل العربية ومن حيث العلم والاستدلال انتفى  
 ما يذهب إليه المشركون من سبب انتفاء الفساد في السموات والأرض وهو عدم الوجود  
 وهذا مساق الآية. ثم أن لو تجعل مثبت منفي والمنفي مثبتاً في شرطها وجوباً  
 وما عطف عليهما. وأورد عليه قول عمر رضي الله عنه في حق صديقه

رضي الله عنه نعم العبد صديقه لم يخف الله لم يعضه فإنه يقتضي أنه عصاه لأجل  
 خوفه. وقوله صلى الله عليه وسلم في رقة بنت أم سلمة أي لعند لما بلغه أن  
 النساء تحدثن أنه يريد أن ينكحها أنها لو لم تكن ربيتي في حجرى ما حلت لي  
 أنها لأبنة أخي من الرضاع رواه الشيخان والجواب عنهما أنها ليسها بمعنى  
 إن أي أن لم يخف لم يعض لوجود أسباب أخرى للحياء والتعظيم والمحبة تمنع  
 من المعصية وكونها ابنة أخيه من الرضاع في الثاني فليفت إذا وجد الجميع فهي  
 من باب مفهوم الموافقة الأولى في الأول والثاني والجواب الثاني أن لهوا استعمالاً  
 آخر وهو تقرير الثاني أي الجواب على كل حال من وجود الشرط ومن عدمه أي  
 هو لا يعصيه على كل حال ولو فرض أنه لا يخافه. وهي لا تحمل لي على كل  
 حال ولو فرض أنها لم تكن ربيتي. وترد لوللتني كقولوا أن لي ما لا فاجح  
 منه. وللعرض كقولوا تنزل عندنا فتصيب خيراً. وللتخصيص كقولوا أمر  
 قطاع. وللتعطيل كقولوا تصدقوا ولو بظلف محرق الحديث. وحديث ردوا  
 السائل ولو بظلف محرق. وتأتي مصدرية نحو وردت لو يقوم زيد  
 أي قيامه. ومن الحروف أن تكون مصدرية تنصب بنفسها. وتأتي  
 منفرة وهي المبسوقة بحملة فيها معنى القول دون حروفه ولم تقترن بحرف  
 لالفاظ ولا تقديراً نحو قوله تعالى ونادىناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا.  
 وتأتي زائدة بعد لما نحو فلما أن جاءه البشير. وبعد إذا نحو قوله فأمره  
 حتى إذا أن كانه معاطف يد في لغة الماء غامر. وبين القسم وجوابه نحو  
 قوله: فأقسم أن لو اتقينا وأتتم لكان لكم يوم من الشر مظلم



ومنها لن وهي حرف في نصب واستقبال للمضارع ولا تفيده تأنيذاً خمدفاً  
للمخبر في كشافه ولا تأنيذاً خمدفاً في المخبره ووافقه على التأنيذ  
جماعة حتى قال السعدان منعه مطابقة . وترد للمساء نحو ان نزالوا لئلا  
ثم لا تزلت لكم خالداً خلوداً الجبال . ومنها ما ورد اسمية وحرفية  
فلا اسمية ترد موصولة نحو ما عندكم ينفذ وما عند الله باق . ونكرة موصوفة  
نحو مرت بما معجب لك أي شيء معجب . وتعجبية نحو ما أهدى زيداً استغنى  
نحو ما خطبكم أي شأنكم . وشرطية زمانية نحو ما استقاموا لكم فاستقيموا  
لهم . وغير زمانية نحو ما تفعلوا من خير يعلمه الله . والحرفية ترد موصولة  
زمانية نحو فأتقوا الله ما استطعتم أي مدة استطاعتم . وغير زمانية نحو فأتقوا  
بما سيئتم أي بشيائكم . ونافية عاملة نحو ما هذا بشراً . وغير عاملة نحو  
وما تنفقون إلا ابتغاء وجه الله . وزائدة كاذبة عن عمل الرفع نحو قلما  
وكنز ما وطالما وقصر ما . والنصب والرفع نحو انما الله واحد . أو  
الجر نحو ربما رام الوصال . وغير كاذبة عوضاً نحو فاعل هذا إما لا أي ان كنت  
لا تفعل غيره . ومن تأتي شرطية وموصولة واستفهامية وهو ظاهر .  
ونكرة موصوفة نحو مرت بمن معجب لك أي بأشياء . ونكرة نامة نحو فنفم  
من هو في سر وأعدون فمن يميز بمعنى رجاء والفاعل مستتر وهو الموصوف  
بالمدح . ومنها أسماء الظروف فمع للمقارنة أي مقارنة ما قبلها لما بعده  
فإذا قال أنت كذا واحدة مع واحدة أو معها واحدة يقع ثنتان سواء كانت  
مدخولاً بها أم لا . وقبل للتقديم أي لكون ما قبلها مقدماً على ما أضيفت

اليه . وبعد للتأخير أي لكون ما قبلها مؤخراً عما أضيفت اليه وحالهما في  
الطريق ضد حكم قبل ففي كل موضع يقع بلفظ قبل الطلاق واحد يقع بلفظ بعد  
طلاقان وبالعكس وان قيد كل من قبل وبعد بالضمير كان صفة لما بعده  
بحسب المعنى وان لم يقيد كان صفة لما قبله فإذا قال لغير الموطوءة أنت كذا  
واحدة قبل واحدة تطلق واحدة لا غير . وإذا قال قبلها واحدة يقع ثنتان  
وإذا قال أنت كذا واحدة بعد واحدة يقع ثنتان وإذا قال بعدها واحدة  
يقع واحدة لا غير . وسر ذلك في الصورة الأخيرة وما مثلها أن المعنى أنت  
كذا واحدة موصوفة بأنها قبل واحدة آتية بخلاف قبلها واحدة فان معناها  
أنت كذا واحدة موصوفة بأنها قد سبقتها واحدة في الوقوع فيقعان وإيقاع  
الطلاق في الماضي إيقاع في الحال وهذا كله في غير الموطوءة أما في الموطوءة  
فيقع مطلقاً ثنتان سواء أضيف قبل والبعد للظاهر والضمير وهذا في  
الطلاق وأما في الأقرار فلو قال له علي درهم قبل درهم يجب درهم  
واحد وفي الباقي يجب درهمان . وعند لقان الحضور حقيقة نحو عند زيد  
أخوه وحكما نحو عند من مال ولو لم يكن المال موجوداً في مكان التكلم فإذا  
قال لفلان عندى ألف درهم يحمل على الأمانة لأنها مقتضى معنى عند كذا  
للغير والقرب مقتضى هو قرب الأمانة دون الدين والقاعدة أن  
اللفظ يحمل على مقتضاه من غيرنية وعلى محتمل بالنية ولهذا إذا وصل به لفظ  
الدين بأن قال لك عندى ألف درهم يجب درهمان يكون ديناً وليس مثل عند  
الأنها تختص بالضرورة . وغير الأصل أن يكون صفة للنكرة حتى لا تعرف



بالاضافة لتوغلها بالالهام . وتستعمل في الاستثناء لكن الاستعمال الاول  
هو الاصل فيه والثاني تبع فازا قال له علي درهم غير وثقه بالرفع يلزمه درهم  
طامل وبالنصب يلزمه درهم الا دانقا وهو سدس درهم . ومثلي غير  
وكيف للسؤال عن الحال تقول كيف زيد أي صحيح أم سقيم فان كان الشيء  
ذالكيفية وحال كما في الطمدية يستقيم معنى كيف والا كما في الصفاة على قول  
الامام بعدم نجاسته فلا يستقيم معنى كيف وتكون ملغاة فاذا قال أنت  
طالوكيف شئت تقع واحدة ويبقى الفضل في الوصف والقدر مفضضا  
البرها بشرط نية الزوج واذا قال أنت كيف شئت يكون ايقاءا للفتوة  
وتأني كيف لأن الفتوة ليس له حال وكونه مدبرا او مطاوبا وغير  
ذلك انما هي عوارض فلا تعتبر وقال أبو يوسف ومحمد كل مالم يقبل  
الاشارة الحسية فأصله بمنزلة وصفه فيعلق الاصل أيضا فالطلاق والعتاق  
يتعلق كل منهما بالشيئة ثم يلزم التحكم . ولم اسم للعدد والواقع فاذا  
قال أنت طالوكم شئت لم تطلق مالم نشأ لتكون كم اسم للعدد والواقع فهو  
في الخارج ولم يكن ههنا عدد حتى يسأل عنه أو يجبر عنه لتكون استغناء  
أو خبرية فاستغنى عن أي عدد شئت وهو يملك بقصر على الجاس  
فان شاءت في الجاس يقع على حسب نية الزوج والا فلا . ومن لادوات  
بيد وهي مدونة للنصب والاضافة الى أن وصايتها . وتستعمل بمعنى  
غير الاستثنائية وهي حرف عند ابن مالك واسم بمعنى الادعاء غير نحو قول  
كثير المال بيد أنه بخيل . وتستعمل بمعنى من أجل فالظاهر أنها حرف تعيين

وعليه قوله عليه الصلوة والسلام أنا أفصح من نظوه بالفاء بياني من قرينش  
أي أنا أفصح فيلزم أن يكون عليه الصلوة والسلام أفصح العرب لأن من من  
صبيح العموم ويشمل قرينش وغيرهم ويستنبط حيثما من الشكل الاول انظر  
هنا أنا أفصح قرينش وقرينش أفصح العرب فينتج أنا أفصح العرب وديل الصغرى  
قوله أنا أفصح من نظوه بالضاد وديل الذين قوله بياني من قرينش أي الذين  
هم أفصح العرب . وقيل ان بيدي الحديث بمعنى غير والله من تأليف الجاهل بالضم  
ومن اللادوات كل وهي اسم لاستغراق افراد المفرد المنكر التي تضاف هي اليه  
أو الجمع المذكر نحو كل رمان مأكول وكل العبيد جاؤا ولاستغراق هذا  
الضاف اليه المذكر المضاف نحو كل زيد او الرجل حسن ولذا لا يصح كل  
الرمان مأكول . ومن لادوات كل وهي لادوات على معنى اعمدا اتفاقا  
وأما ما يطلب به من الحكم فتارة يكون ايجابا وتارة يكون سلبا نحو هل  
قام زيد فيقال في الجواب نعم أي قام أو لا أي لم يقم وهي لطلب التصديقه  
نحو هل جاءك زيد لا لطلب النفي نحو هل جاءك زيد أم عمرو  
عرف جاؤا لكنه لم يعرف شخصه فيطلب تعيينه . والهمزة تأتي لطلب  
التصديقه أي الحكم بالثبوت او بالانقضاء نحو أقم زيد وطلب النفي  
نحو جاءك زيد أم عمرو ويكون الجواب بتعيين واحد منهما وتخرجه  
الهمزة عن الاستغناء لعمارة منها التقرير نحو ألم تشرح لك  
صمدك أي التفرير بما بعد التثنية . والاستغناء نحو ألم يأن للذين  
آمنا أن نخشع قلوبهم لذكر الله . والآخر نحو ألم يعلم أي اسلموا



والتعجب نحو الم تر الى ربك كيف مد الظل الآتية . والتسوية نحو سواء عليهم  
 أؤذنتهم أم لم تسمعهم . واللائحة التوبيخي ويكون واقعا ومدعية معلوم  
 نحو أنتم مرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم . واللائحة الابطالي ويكون غير  
 واقع ومدعية بطل نحو ألكم الذكر وله الأنثى أي ذلك باطل لا يكون أبدا .  
 ومن الأرواح أي وثاني للتفسير بغير نحو عندي عسجد أي ذهب وهو عطف  
 بيان أو بدل عند البصرين وعطف نسق عند الكوفيين لأن أي عندهم من حرف  
 العطف ويجملته نحو قوله وترميني بالطرف أي أنت مذنب وتقلبنني للرب يالك لا اقل  
 وثاني لنداء القريب كما في حديث الصبي في آخر أهل الجنة وخول وأدناهم  
 منزلة أي رب أي رب وقد قال الله تعالى في قريب . وقيل الآية  
 لا تدل لجواز أن تكون من تنزيل بعد الرتبة منزلة بعد المكان أو تكون من  
 نداء القريب بالبعد توليدا . ومنها أي بالشديد وتكون شرطية نحو  
 أيما الأجلين قضيت <sup>فلا بد وان كان</sup> واستفها مية نحو أيكم زارته هذه أيماننا . وموصولة  
 نحو ثم لننزلن من كل شعبة أيهم أشد على الرحمن غنيا أي الذي هو أشد  
 ودالة على معنى انتهى بأن تكون صفة للنكرة أو حال من مصرفة نحو مرت  
 برجل أي رجل ويريد أي يريد أي فامد في صفات الرجولية . ووصلة  
 لنداء ما فيه أل نحو يا أيها الناس . ومنها إذ ظرف للمضي نحو جئتكم إذ طلعت  
 الشمس أي وقت طلوعها . ومفعول به نحو واذكروا إذ كنتم قليلا فلتكرم  
 أي اذكروا حالكم هذه . ووجه للمفعول به نحو اذكروا نعم الله عليكم  
 إذ جعل فيكم أنبياء . ومضافا إليها أكم الزمان نحو ربنا لا تنزع قلوبنا بعد  
 أو المظان

أذله سينا . والمستقبل في الأصح نحو سوف يعلمون إذا غفلت في غنائهم  
 وللتعليل نحو ضربت العبد إذا ساء له . وقيل هي فيه ظرف أي حيزه  
 والتعليل مستفاد من قوة الكلام . وللمفاجئة بأن تكون بعد بين أو بينا . وللمفاجئة  
 وهي حرف كما اختاره ابن مالك وقيل ظرف مكان وقال أبو حيان ظرف  
 زمان نحو بينا وبيننا أنا وقف إذا جاز زيد أي فاجأ بحيث أو مكانه  
 أو زمانه وقوفي وقيل هي في ذلك ونحو زائدة للامتغناء عنها ولذلك  
 تركها كثير من العرب . ومنها إذا للمفاجئة أيضا والحمد في حرفتها وظرفيتها  
 لما في إذ وترد ظرفا للمستقبل مضمرة معنى الشرط غالبا فتجاب بما يصدر  
 بالفاء نحو إذا جاء نصر الله والفتح الآية والجواب فبفتح الخ وقد لا تضمن معنى  
 الشرط نحو أنتك إذا أحمر البسر أي وقت أحمراره ونذر مجيء للمضي  
 نحو وإذا رأوا تجارة أو لهوا الآية فإنها نزلت بعد الرؤية والانتفاض  
 وقد تستعمل لمجرد الظرفية من غير اعتبار بشرط وتعليق نحو والليل إذا يغشى  
 أي أقسم بالليل وقت غشيانه على أنه بدل من الليل . ومن الأرواح لا سيما  
 وهي نزل على أن مدخولها أولى بالحكم من غيره . وإذا كان مدخولها نكرة  
 يجوز رفعه على أن سمي اسما وما موصولة أو نكرة موصوفة ورجل  
 خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة ما والتقدير ولا مثل الذي أو شخص هو  
 رجل ويجوز نصبه تمييزا وجره على أن ما زائدة وسمي مضافا إلى  
 نكرة والخبر محذوف أي موجود . وإذا كان معرفة يجوز رفعه خبر  
 كما تقدم توجيها في النكرة ولا يجوز النصب إلا عند من يجوز كونه تمييزا



مصرفه ووجهه بن هاشم في المعنى بأن ما تامة بمعنى شئ والنصب بتقدير  
 الرأي أي ولا مثل أرى زيداً ووجهه بعضهم بأن ما كافة وان راجعاً  
 تنزل منزلة الاري الاستثناء فينصب الاسم الواقع بعد الاستثنائية وعلى  
 هذا يكون المعنى في جاءني القوم ولا سيما زيداً جاءني القوم لكن زيداً  
 جاءني مجيئاً هوأولى به منهم باعتبار صدقه واختصاصه وليس ما وبالم  
 في ذلك الحكم فيكون الاستثناء مقطوعاً . ومن الأدوات الحرفية ان ولو  
 الوصلتان ويكون نقض مدخولهما أولى بالحكم من مدخولهما فهو من باب  
 دلالة النص أي مفهوم الموافقة الأصولي نحو أحسن إلى أهلك وإن أساء  
 إليك ولا تغفل عن ذكر الله ولو نفياً . ومنها أ حرف الجواب وهي نعم وأي  
 وجه وأجل وجلل وإن ، وتعمل هذه الحروف نصباً للتمييز متبناً كان الخبر  
 أو نفياً وأعمالاً للمعنى ووعداً للطالب سواء كان آمراً أو ناهياً .  
 ومن أ حرف الجواب بلى وهي مختصة بالنفي فتدفع بعد الإثبات عند الجمهور  
 وحكي الرضى عن بعضهم أنه أجاز استعمالها بعد الإيجاب تسطاً بقوله  
 وقد بعدت بالوصل بيني وبينها بلى ان من زار القبور ليس بعد  
 هي تطل النفي ولذا قال بعضهم في قوله تعالى أنت ربكم قالوا بلى لو قالوا نعم  
 لفردا أي لأن تطل النفي فيصير المعنى بلى أنت ربنا . وأما نعم فمعناها  
 لما تقدم أعاد ما للمعنى فيصير المعنى نعم أنت ربنا وهو باطل . ومن الأدوات  
 وهي على أربعة أوجه اسم فعل بمعنى أترك ومصدر بمعنى ترك ونائب  
 عن أترك واسم مرادف لكيف وحرف جر على منه لا خفض

وما بعد لها منصوب على الأول لأنه مفعول به ومنخفض على الثاني ومرتفع  
 على الثالث وفتحها فتح بناء الأول لأنها اسم فعل وعلى الثالث لأنها مضمنة  
 معنى كيف وعلى الرابع وفتح اعراب على الثاني لأنها بمعنى المصدر ومضافه والرفعة  
 من خواص الأسماء . ومن الأدوات يعمل بفتح الباء والجيم وتعمل حرفاً بمعنى  
 نعم واسماً وهي على وجهين اسم فعل بمعنى يائي واسم بمعنى حسب ويقال على  
 الأول يجلي بنون الوقاية لا غير وعلى الثاني يجلي بلام نون ونند إلحاق النون  
 بها حينئذ . ومن الأدوات أتما بالتشديد وهي حرف فيه معنى الشرط والتفصيل  
 والتوكيد بين به ما في نفس المتكلم أو ما في كلامه من أقسام متعددة وقد  
 تبدل صملاً الأولى بباء استفادة للتضعيف كقول عمر بن أبي ربيعة :  
 رأيت رجلاً أنما إذا الشرس عارضت فيضمي وأما في العنقي فيخصر  
 أي فيبرد مضارع فخصر كعلم أما كونها للشرط فبذلك لزوم الفاء بعد التقاطع  
 وهو ظاهر أو تقديرًا نحو قوله تعالى وأما الذين أسوت وجوههم أنفرتم  
 أي يقال لهم أنفرتم فخذ في القول استغناء عنه بالقول وأما قوله أما القتال  
 لا قتال لديكم فضرورة وأما إفرادها التفصيل فظاهر فإنها لا تستعمل غالباً  
 إلا في مقام التفصيل لشيء محتمل . وأما التوكيد فقد قال الزمخشري في الكشف  
 فائدة أما في الكلام أن تعطيه فضل توكيد لا يوجد بدونها وأما الصريح عطفت على  
 فهو ما ظهر المراد به استعماله حقيقة أو مجازاً نحو أنت حر وأنت طالق  
 فأنهما حقيقتان شرعيتان في إزالة البرق والنجاس صريحان فيه ما وجاز  
 من جهة اللغة وحكمه تعالى الحكم بعين الكلام وقيامه مقام معناه حتى

الصواب  
استغناء

عطفت على  
قوله ومجاز



استغنى عن النية ولا ينظر لكون المنظم أراد ذلك المعنى أو لم يرد قضاء حتى إذا  
 أراد مثلاً أن يقول سبحان الله تعالى على لسانه أنت طالق تطلق قضاء لا بد بانه  
 وأما الثانية فهي ما استمر المراد به بالاستعمال ولا يفهم الا بقرينة حقيقة  
 كان أو مجازاً فالمراد على خفاؤه بالاستعمال فبدون ذلك في اسم الحقائق لأن  
 خفاءها بسبب مانع آخر مثلاً لها الضمائر وكذا في الطلاق وحكمها الذي يجب  
 العمل به الا بالنية أو دلالة الحال كذا كره الطلاق وحال الغضب وكل كناية  
 الطلاق بوائن الا اعتدي واستبرئي رحمت وأنت واحدة والاصل الصريح  
 وفي الثانية ضرب قصور فذلك يحتاج للنية فيظهر التناقض فيما بينه رضى  
 بالشبهات كالحمد ورفاها تثبت بالصريح كزيت ولا تثبت بالنية كما مضت  
 التقسيم الرابع بحسب الوقوف على المعنى المراد وهو أربعة أيضاً لأن المفهوم  
 ان استفيد من المنظوم فان كان موقفاً فهو الاستدلال بعبارة النص والا  
 فان لم يتوقف صحة النص عليه فهو بالاشارة وان توقفت فيما لاقتضاء  
 وان استفيد من المفهوم اللغوي فهو بالدلالة والافهوا الاستدلال بالفاء  
 وكذلك الاستفراء . اما الاستدلال بعبارة النص فهو ما سبق الكلام  
 لاجله وكان مقصوداً أولاً نحو قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن  
 الآية مساقاة لاثبات النفقة على الآباء فهي عبارة والعبارة والاشارة  
 سواء في إيجاب الحكم لأن كل واحد منهما ثابت بالنظم الا أن الأولى أولى عند  
 التعارض لقوة الإثبات بالسوف كما تقدم الاشارة على الدلالة والدلالة على  
 الاقتضاء . واما الاستدلال بامارة النص فهو ما سبق الكلام

لاجله ولم يكن مقصوداً أولاً بل ثانوياً وللاشارة عموم العبارة نحو  
 قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن سوفها لاثبات النفقة على الآباء  
 ويفهم بالاشارة النسبة اليهم أيضاً . (فائدة) جميع المحسنات البدعية  
 والنفقات المنصوية والاشارة القرآنية من الاشارة لأنهم شرطوا أن  
 تكون مقصودة وان لم تعتبر . واما الاستدلال بدلالة النص وهي  
 ما كان المكوت عنه أولى بالحكم أو ما وبما مثل قوله تعالى ولا تأكلوا أموال  
 البناي ونحو قوله تعالى ولا تغربوا أموالهم من الأول حرمة احرارها المساواة  
 ومن الثاني حرمة الغريب بالاولى . (فائدة) اصطلاح الشافعية على تفسير الدلالة  
 الى دلالة منطوق ودلالة مفهوم . والمنطوق هو ما دل عليه اللفظ في محل  
 النظم والمفهوم ما دل عليه اللفظ لا في محل النظم والاولى اما عبارة النص  
 أو اشارته والثانية اما مفهوم موافقة أو مفهوم مخالفة وهو ما كان المكوت  
 عنه مخالفاً للمنطوق به وهو أنواع مفهوم الصفة والشرط والغاية والمحصر  
 والعدد والاشتاء وبدل البعض والاشتمال والمحصر واللقب والمراد  
 باللقب الجامع مدغم من اللقب النحوي ومن اسم الجنس نحو قوله عليه الصلاة والسلام  
 انما الماء من الماء أما مفهوم اللقب فمدغم في به الدال صير في من الحنفية والدق في  
 من المالكية وابن خويزموند من الشافعية وكذلك الانصار قالوا اولاد  
 لا يجب الفصل بالاكسال لمفهوم قوله عليه الصلاة والسلام انما الماء من  
 الماء لكن نقل بعضهم أنهم رجعوا عن من فهمهم لما بلغهم حديث اذا التقى  
 الحثانان وغابت الحشفة وجب الفصل انزل أو لم ينزل وحمل الثمرة هذا



الحديث على حالة النوم أو ان المراد وجود الماء حقيقة أو حكماً كما في الأسال  
 كما هو القاعدة إذا كان السبب خفياً غير مضبوط يقصرون السبب مقامه كما  
 أقاموا الأبله في مقام النزال والنوم مقام الحدث والسفر مقام المشقة  
 وأما مفهوم غير اللقب فقال جمهور الشافعية هو معتبر في النصوص وفي اللقب  
 وقال السبكي هو معتبر في النصوص فقط وعند الحنفية هو معتبر في اللقب أيضاً  
 النصوص ولهذا قالوا مضافاً إليهم اللقب حجة وشرط عند القائلين به ان يكون  
 جواب حادثة أو فتوى ولا هو أولى ولا مساوياً ولا جاري بامر من الغالب  
 نحو قوله تعالى وربكم الذي في جواركم ولا هو للكتف أو للصدر أو للذم  
 ولا يفيد فائدة أخرى غير نفي المفهوم فإذا تقدم شيء من هذه الشروط  
 فمدى فائدة أحد منهم . وأما اقتضاء النص فهو المعنى الذي لم يوجب  
 النص حكماً إلا بشرط تقدم عليه فصارت ذلك الشرط أمراً اقتضاه النص  
 بواسطة الاشتراط قبل هو أعم من المحذوف وقيل المحذوف دلالة لفظ على  
 لفظ والاقتضاء دلالة لفظ على معنى . أو الذي يتغير العرب بظهور  
 المحذوف نحو قوله تعالى وأسأل القرية ، والذي لا يتغير مقتضى نحو الحق عبك  
 عني بألف وعامة الحنفية والشافعية جعلوا المحذوف من جملة المقضين ثم  
 اختلفوا في جواز عموم فذهب الحنفية إلى عدم عموم وقال الشافعية  
 بعموم حتى إذا قال ان أكلت فعبيد حر ونوى طعاماً دون طعام لم يصدق  
 عند الحنفية بخلاف ما لو قال ان أكلت طعاماً حيث يصدق لشبهة صريحاً  
 وهو المسمى في علم البيان مجازاً بالمحذوف وفي علم المعاني المحذوف ومنه أيضاً

حذف الصفة نحو لأن جئت بالحق أي الواضح وحذف الوصف نحو فضلي للنبي  
 صلت قرينش أي للدلالة الذي صلت له قرينش . ومنه قوله صلى الله عليه وسلم رفع  
 عن امتي الخطأ والنسيان فلا يكثر من تعدى حتى تقع مطابقة الحديث للواقع بسبب  
 وجورهما فالمراد حكمهما كما هو مذهب الشافعية رضي الله عنه وأمثهما  
 فقط كما هو مذهب الحنفية ولذلك يقضي بسبق الماء في الوضوء مثلاً إلى  
 جوفه خطأ عند الحنفية ولا يقضي عند الشافعية بشرط أن لا يبلغ عندهم والشافعية  
 أيضاً . ومنه قوله صلى الله عليه وسلم انما الأعمال بالنيات فيحتاج إلى تقدير ذلك  
 الأعمال موجودة في الخارج وإن لم تكن نيات فقال الشافعية المراد نفي صحتها  
 لأنه إذا لم يصح نفي الشيء بنفي أقرب لوازمه إليه وأقرب اللوازم هذا الصواب قد  
 عمل الألبانية حتى الوسائل كالوضوء والفعل عندهم وقال الحنفية المراد نفي الثواب  
 لا طراد في جميع الأعمال فهو يكون الألبانية ثم إذا كانت الأعمال من المفصولات  
 كالصوم والصدقة مثلاً فيشترط لصحتها النية عندهم بخلاف الوسائل كالوضوء  
 والفعل فلا يشترط النية والثواب وقال ان نفي الصلة ليس مطرداً في جميع  
 الأمور فإن البيع والشراء من غير نية يصحان اتفاقاً .

ويتبع ما تقدم من قسام الكتاب كلها أربعة وهي معرفة مواضعها وترتيبها  
 وأحكامها ومعانيها . أما مواضعها فما حذت تلك الأقسام بالمشقة هي منها  
 نحو الخاص ما حوز من خص والعامة من علم مثلاً . وأما ترتيبها فبأن يقدم  
 السند المحكم على المفسر وهو على النص وهو على الظاهر عند الشافعية  
 وأما أحكامها فنحو حكم العام قبل التخصيص القطع وبعده الظن عند الحنفية



وعند الشافعية الظن مطلقاً لأنه ماس عام الا وقد خص منه البعض  
 واما معانيها فما يقسم منها لغة واصطلاحاً (قائداً) جميع ما تقدم من اقسام  
 الكتاب ولذا اقسام السنة الآتية بحمل البيان الاما استثنى وانما خمسة  
 بيان تقرير وهو ما يدفع احتمال الجواز أو الخصوص بما ظاهره العموم في التوكيد  
 اللفظي والمعنوي وهذا يكون موصولاً ومفصولاً. الثاني بيان التفسير لبيان  
 الحمل كما قيموا الصمد بينة السنة وبيان المشترك ثابتاً بأن فان البيوت  
 مشتركة فازا عن الصغرى صح تغيراً وهذا ايضا يصح موصولاً ومفصولاً  
 على الصحيح. الثالث بيان التجديد بالشرط والاستثناء ولا يصح هذا الا  
 موصولاً باجماع الفقهاء وأهل اللغة وثبت ما روي عن ابن عباس  
 من جواز تأخير الاستثناء والشرط سنة أشهر أو سنة وأكثر الفرائض  
 نسبة اليه وأوله بعضهم بأنه ان صح عنه فهو مقيد بما اذا نوى التكلم الاستثناء  
 والتقييد به قبل التلفظ ثم أظهر نيته بعده فيدين. ومذهبنا ان ما يدين  
 به العبد يقبل منه ظاهراً. الرابع بيان التبديل وهو النسخ وهو بيان لغة  
 الحكم الذي كان معلوماً عند ادائه اطلقه فصار بالنسبة اليه تغييراً  
 وبالنسبة اليه نقلاً بياناً وهو جاز وواقع عند التغيير العسوية من اليهود  
 فانهم اكرهوه ومحله حكم شرعي لم يلحقه تأييد ولا توقيت بحمل الوجود  
 والعدم وشرطه التمكن من عقد القلب دون زمان يسع التمكن من الفعل  
 عند فاعله منزه وبعض الخبايا والكفر في الصغرى لما ان حكمه بيان  
 لعن القلب أصالة ولعن البدن تبعاً عند الجمهور وبالعكس عند غيرهم

تعليق  
 بيان  
 التأخير

ويدل للجمهور نسخ ما زاد عن خمس صلوات في ليلة المخرج مع عدم التمكن من  
 الفعل ثم النسخ اما بالكتاب للكتاب او للسنة او بالسنة المتواترة للسنة او  
 للكتاب عند الحنفية. وعند الشافعية لا ينسخ الكتاب الا بالكتاب ولا السنة  
 الا بالسنة. والمنسوخ اما مدونة وحكما كالذي أنشبه النبي عليه الصلوة  
 والسلام او منسوخ مدونة حكماً نحو الشيخ والشيخة اذا زنا فارجموهما  
 نكاحاً من له أو منسوخ حكماً لا مدونة كآيات تأخير القتال عن الكفار ولا يصح  
 عنهم بآية السيف ثم النسخ قسمان نسخ أصل وهو ما تقدم ونسخ وصف وهو  
 زيادة أو نقصان أما النقصان فهو نسخ بالاتفاق وأما الزيادة فهي  
 نسخ عند الحنفية كما تقدم في زيادة النية والترتيب والدليل بآية الوضوء  
 وعند الشافعية ليس بنسخ بل هو تنقيح ككت عنه الكتاب بينة السنة. الخامس  
 بيان لزوم كسوت الشارع على أمره بغيره عن التفسير وكذا كسوت الصحابة  
 والوحي نوعان اما ظاهراً واما باطنياً والدول مدونة انواع ما ثبت بلسان  
 الملك ووقع في سمع النبي عليه الصلوة والسلام بعد علمه بالمبلغ بآية قاطعة  
 انه ملك نازل بالوحي من عند الله تعالى والقراءة من هذا القبيل. والثاني  
 ما ثبت بإشارة الملك من غير بيان بالظلام ومنه حديث ان روح القدس  
 نفث في روعي ان نفسا لن تموت حتى تستكمل رزقها واجلها فانفقوا  
 الله واجلوا في الطلب. والثالث ما يندى بقلبه عليه الصلوة والسلام  
 بعد مشيئة بالهم بأن أراه الله بنور من عنده كما قال تعالى لنحكم بينك وبين  
 الله. والباطن ما ينال بالاجتهاد في التأمل في الادعاء المستوصة على القول



بشونه له عليه السلام وعند الخفية هو ما سورا انتظار الوحي فاذا مضت  
مدة الانتظار يصر باجتهاده الا انه معصم من لقرار على الخطا بخلاف  
غيره فانه غير معصوم .

وهذا جدول بحث السنة ايت به على خلاف احوال موقنا وهذه حوزة  
منبته بالقلم الاحمر .

السنة هي المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً  
او تقريراً او نهياً او عزماً او وصفاً ولها اربع تقييمات بأربع اعتبارات  
والكل تقييم اقسام تخصه .

محل الخبر . نفس الخبر . كيفية الاتصال بناس رسول الله صلى  
الله عليه وسلم . كيفية الانقطاع عنها .

اول الخبر اربع اعتبارات : حقوق الله . حقوق العباد بالزام .

«حقوق العباد بالزام» : حقوق العباد بالزام بوجوه ووجوه  
حقوق الله مثل العبادات فيكون خبر الواحد فيها حجة مطلقة وقيل في  
فدوت ثبت غير العقوبات كالحج ورفاتها تدرك بالشبهات كما قبل الصحابة خبر  
الواحد في تحويل القبلة ولعمري في الصلاة .

حقوق العباد بالزام : مثل البيوع فيشترط فيها سبعة شروط  
الاسلم والعقل والعدالة والخلط والعدو ونفط الشهادة والحرية  
حقوق العباد بالزام : مثل الوكالة والشركة والمضاربة فيشترط  
فيه التمييز فقط لا غير حتى اذا اخبر بصبي او كافراً بان قد تنا وكلمه

فدوت ثبت غير العقوبات كالحج ورفاتها تدرك بالشبهات كما قبل الصحابة خبر الواحد

وقوع في قلبه صدقته جازلة التصرف .

حقوق العباد بالزام بوجوه ووجوه : مثل عند الوكيل فانه مال الخبر  
وليده او رسولاً فله يقبل خبر الواسع غير العدل وان كان فضولياً يشترط  
فيه أحد شرطين الشهادة او ما العذر وما العذر (تبيين) وهذا التقييم  
أحر من كلام الرسول أو غيره .

نفس الخبر له ثلث اعتبارات طرف السماع ، طرف الحفظ ، طرف الادب  
اما طرف السماع فالعزيمة فيه ان بوجه السماع حقيقة او خطأ فالاول اذ يقرأ  
الشيخ والتابع يسمع والعكس او يقرأ غيرها ولها بسماح . والحكمي ما يتوهم  
بالكتابة المرسلة فان يكتب كتاباً او يرسل رسوله على من الكتب من العنوان

وغيره وينكر فيه سنة ومنه الحديث ثم يقول اذا بلغنا كتابي هذا وفرمته  
فحدث به عني بهذا الاسناد فمنه من لغاب في الخطاب ولها جحان اذ اثبتا

بالحج على ما عرف في كتاب لقاضي القفاضي . والرفضة ما لا سماع فيه احد  
وهي اما اجازة مع مائة او اجازة فقط والاجازة ان كانت بوجود

لوجود كاجزت لك هذا الكتاب او بعدد وم تبعاً للموجود كاجزت لك  
ولس بولد لك فمقبولة وان طالت للعدد وم اصله فاجزت لك بولدك

او بعدد وم مطلقاً كاجزت بما سأخبرك فمصحح . والاجازة اما اجازة  
عام اعلم كاجزت بجميع مروياتي جميع من يحمل عني فمقبولة على الصحيح

واما اجازة خاص كاجزت لخاص او عام لخاص فمقبولة وان اجملة اجازة  
خاص لعام كاجزت جميع من يروى عن كتاب الفاسدي فمقبولة على المرجح .

Copyrighted material



واما طرق الحفظ: فالمرتبة فيه ان يحفظ المسموع من وقت السماع الى وقت الاداء  
والمرتبة ان يعتمد الكتاب ولو بخط غيره فان نظريه وتذكر كان حجة وتحل  
لا رواية والا فاعندنا في حيفه وكذا القاضي الشافعي وجوز ابو يوسف  
في الاولين ومحمد بن النعمان متى ما تحقق خطه ولو لم يتذكر سببا استسما  
واما طرق الاداء: فالمرتبة فيه ان يؤدبه بلفظه ومعناه. والمرتبة  
ان ينقله بمعناه. (فائدة) اذا كان الحديث خفيا أو مشككا أو مجزعا  
أو مشابها أو من جوامع الكلام فقد تجوز روايته بالمعنى مطلقا وان كان  
محكما لا يحتمل غيره تجوز لمن له بصيرة في علم اللغة وان كان ظاهرا فلفظيه  
المجتهد. واختلفوا في غير ما تقدم فقبل يجوز الحديث الزالم تخلوا حراما  
ولم تحرموا حديثا وأصبتم المعنى قد بأس وقيل لا نظرا الحديث نظرا له  
امرا سمع مقالتي فوعاها فارادها كما سمعها.

كيفية الاتصال بما ينقسم الى متواتر ومشهور وآحاد:  
فالمتواتر هو الذي يرويه جمع عن جمع بحيل العادة تواطأهم على الكذب ويكون  
أوله وآخره وأوله وأوسطه لطرفيه ومتهاد الحسن والسماع ومصدق  
من حيث العدد حصول العلم اليقيني القطعي كنقل القرآن والصلوات الخمس  
ويثبت به الفرض العلمي الذي يكفر جاحده.

والمشهور وهو ما كان آحادا في القرن الأول ثم نقله في القرن الثاني  
وما بعده جمع بحيل العادة تواطأهم على الكذب وهو يوجب علم الظمانينة  
حتى يزار به على الكتاب ويضلل جاحده ولا يكفر حديث ربحم ما عرفت به

اية جلاله اني يكونه غير محقق وحديث المسح قبيحا في غسل الرجل بعد التخييف  
واما الآحاد: وهو ما كان في القرون الثلاثة آحادا والله اشهر  
باعتقاده الشهادة النبي عليه الصلوة والسلام لها بالعدالة فقط.

كيفية الاتصال: عينا اما بالوصول او بنقل حديثه وطريقة الرواية.  
والمرسل فهو ما سقط عنه الصحابي مطلقا فإلله مقبول عند الحنفية والمالكية والحنابلة  
بشرط ان يكون راويه ممن يكثر ولا يرسل الا على اشقات ويشترط  
الامام الشافعي في قبوله ان يجي من طريق آخر مستندا او مرسل او يوافق  
قول الصحابي او فعله او يشتهر من غير انكار او نقلت الا عنه بالقبول او يوافق  
قياسا صحيحا والذي أرسل من وجه واحد من وجه مقبول عند العامة  
فقد فاق بعضهم واما ما رسل الصحابة فمقبولة مطلقا.

الاتصال بنقل حديثه وطريقة الرواية: رسل المسموع والعقل والعدالة  
والضبط عاذا فقد اخبروا حديثا فمقبول.

الاتصال بنقل الحديث: وهو ما يخالفه الكتاب كحديث روضة  
الديفانحة الكتاب فإلله مخالف لعموم ما قرأوا ما ليس من القرآن واما بنقل  
السنة المعروفة نحو حديث قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشاهد  
واليمين فإنه مخالف للحديث المشهور وهو البينة على المدعي واليمين على من  
أنكر واما بنقل الحادثة نحو ما روى ابو بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم يجهر بالبسملة فإنه لما شذ مع اشتداد الحادثة لم يقبل عند  
الحنفية وكذلك اذا عرض عنه الصمد الأول.



وأما الإجماع فهو اتفاق مجتهدي الأمة في عصر من الأعصار على أمر الدين  
 ثم ركن الإجماع نوعان عريضة وهو اتفاق ما يوجب اتفاق العقل أو شرعهم  
 فيه، وخصية وهو أن يتفق البعض ويحصل وبسكت الباقي بغير رتبة  
 مدة التأمل والاعتماد من أن مجتهدا لا يفتي عن الإجماع لأن  
 القرآن وعد الركعات ومقادير الزكاة فإن إجماع العوام فيها لا يفتي  
 ليس فيه رتبة ولا شرط كونه من الصحابة ولدى أهل المدينة  
 خدفاً لعدم مالك ولا القرضاها في عصر خدفاً للمشافعي وقيل بشرط  
 أن إجماع الأمة لا يوجب عدم الخدفاً السابعة وبه قال أكثر السافعية والصحيح  
 عند الحنفية عدم اشتراط والشرط إجماع أهل العلم وخدفاً القدر الصالح للمجتهد  
 يضرك خدفاً الذكر وحكمه في الأصل أن يثبت به المراد على سبيل القطع واليقين  
 كرامة لهذه الأمة ثم الإجماع لا يثبت من مستند إجماعاً حارفاً إجماعاً على  
 عدم جواز بيع الطعام قبل قبضه لقوله عليه الصلاة والسلام لا تبيعوا الطعام  
 قبل القبض وأما قياس إجماعهم على خبر بيان الربا في الأرض قياساً على  
 الحظية وإذا انتقل إجماع السلف بإجماع كل عصر على نقله كان موجبا  
 للعلم والعمل قطعا كنقل الحديث المتواتر كما جازهم على كون القرآن كلام  
 الله نقل ونقل فريضة الصدقة وإذا انتقل اليأس بالرفار كان موجبا  
 للعمل دون العلم كخبر الواحد كما لا إجماع على الأربع قبل الظهر وأكيد  
 بالخلوة الصحيحة ثم اعلم مراتب إجماع إجماع الصحابة تطاماً أو شروعا  
 ثم الذي نقل البعض وسكت الباقون ثم إجماع من بعدهم على أمر لم يظهر فيه

خدفاً سابعة ثم الإجماع الذي سبقهم فيه خدفاً والأمة إذا اختلفت في أمر  
 كان إجماعاً منها على أن ما عداه هذه الأقوال باطل  
 وأما القياس فهو الحاق فرع بأصل مساو له في عامة حكمه وهو حجة  
 في الأمور الدينية اتفاقاً كالأدوية، وأما في الشرع فمنهم قوم عقده وقالوا  
 أنه طريقه لا يؤمن فيه الفلظ وكل ما كان كذلك فله يقول عليه، ومنهم من  
 حزم شرعا لقوله تعالى ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء ولقوله صلى الله عليه  
 وسلم لم ينزل أمري إسرائيل مستقيماً من حديث فيهم أولاداً سبباً فقاموا  
 ما لم يكن على ما كان فضلو وأصلها، ومنهم أبو حنيفة في الحدود والكفارات  
 والرحضة والتقديرية لأنها لا تدرك بالعقل، ومنهم قوم في أصول العبادات  
 وأركانها أربعة الأصل والفرع والعلة الجامعة والحكم، أما الأصل فهو القيس  
 على الصحيح وقيل حكمه وقيل دليل حكمه، وأما الفرع فهو القيس وقيل حكمه وشرطه  
 وجود أصل العلة التي في الأصل بالتعم أو بالزيادة وأن لا يقوم الدليل القاطع  
 على خدفاً ولا خبر الواحد عند الأكثر وأن لا يكون القيس عليه محتصاً بحكمه كتهادة  
 حزيمة ولو صدر لا بهي سفي القياس كالحكم وأن يعدى الحكم الشرعي الثابت  
 بالنقل إلى فرع من الأصل في العلة والحكم، والعلة هي المعريف أي العدمية كالحر  
 عدمية على حرمة السكر عند أهل الحنوف، وقالت المعتزلة هي المؤثر بذاته بناء على أنه  
 يتبع الصلوة أو المفردة، (نتم) اصطلاح جمع من السافعية على أن أنواع القياس  
 سبعة قياس الأولى والمساوي والأدوية والعلة والعكس والتكليف  
 والدلالة، فالأول ما قطع فيه بنفي الفارق أو كان ثبوته فيه ضعيفاً القياس



الضرب على التأنيف في التحريم وقياس العباد على العباد في المنع من التضحية .  
 والثاني ما يكون ثبوت الحكم فيه في الفرع مساويا للأصل كقياس حراق مال الله  
 على الكراهة في التحريم . والثالث القياس الأدون كقياس التفاح على البر في الربا  
 والرابع قياس العلة وهو ما صرح فيه لا نحو تحريم البسند كالخمر للاستطارة الخامس  
 قياس العكس وهو ثبات نقيض حكم الأصل في الفرع باعتبار علة تناقض حكم الأصل  
 وذلك كما إذا نذر أن يقتل ضامما فندب يبيع الاعتكاف في الامع الصوم وإذا  
 نذر أن يقتل مصلحا صح اعتكافه بدونه . وعند عدم نذر الصوم ذهب الشافعي  
 إلى صحة الاعتكاف بدونه وأبو حنيفة إلى عدمه واستدل بقياس العكس وهو  
 لا وجب الصيام في الاعتكاف بالنذر وجب بغيره نذر قياسا على عكس  
 في الصلوة فالأصل ما لم تجب في النذر لم تجب ونه . والسادس قياس الدلالة وهو  
 ما جمع فيه بدو العلة فأثرها فحكمها فالأول نحو البسند حرام كالخمر بجامع الرخصة  
 الضمنية وهي لزوم الاستطارة . والثاني نحو القتل بمقتل يوجب لفظها  
 كالقتل بمحرم رجم مع الأثم وهو أثر العلة التي هي القتل العمد المدون .  
 والثالث نحو قطع الجماعة بالواحد كما يقتلون به بجامع وجوب الدين عليهم  
 في ذلك حيث كان غير عمد وهو حكم العلة التي هي القطع منهم في الصورة الأولى  
 والقتل في الصورة الثانية . والسابع القياس المركب وهو ما كان الحكم فيه  
 في الأصل متفقا عليه بين المناظرين ولا يختلفون ما إن يكون ذلك الحكم  
 ثابتا بعلة من مختلفين كما في قياس حلي بالهبة على حلي الصبي في عدم وجوب  
 الزكاة في الأصل متفق عليه بينهم وبين الحنفية والعلة فيه عند الشافعية

كونه حليا مباحا وعند الحنفية كونه مال صبي فهذا القياس مركب الأصل ويكون  
 لعلة بمنع الآخر وجوبها في الأصل كما في قياس أن تزوجت فدية فيه  
 طالق على فدية التي أنزوها طالق في عدم وقوع الطلاق بعد الزوج  
 فان عدمه في الأصل متفق عليه بين الشافعية والحنفية والعلة عند الشافعية  
 تعليل الطلاق قبل ملكه والحنفية بمنع وجودها في الأصل ويقولون هو تنجيز  
 فهذا القياس مركب لوصف لتكليف الحكم فيه أي بناء على الوصف الذي يمنع  
 الآخر وجوده في الأصل والقياس المذكور بنفسه غير مقبول لمنع الآخر وجود  
 العلة في الفرع في الأول وفي الأصل في الثاني . وينقسم القياس باعتبار  
 آخر إلى أقسام أخر كونه قطعيًا إن كانت العلة فيه قطعية بأن قطع  
 بعلة الشيء في الأصل وبوجوده في الفرع كما في قياس الأولي والساوي  
 وظلما إن كانت العلة فيه ظنية بأن ظن في علة الشيء في الأصل وإن  
 قطع بوجوده في الفرع كما في قياس الأدون .

وأما الاستحسان فهو دليل ينقدح في نفس المجتهد تفرد عنه عبارة  
 وقيل هو القياس الحنفى في مقابلة القياس الجلي وقيل هو المدون من  
 الدليل للعادة وعليه فهو ما وللعرف العام عند المالكية وهو ثبت  
 بالأثر كالسلم الثابت بالحديث وبالاجماع كالأدلة استتباع الثابت  
 بالاجماع وبالضرورة كتطهير الحيض والآبار والدواني وبالقياس  
 الحنفى كطهارة سور سباع الطير ولما كانت العلة بآثارها بالدوران  
 قدموا الاستحسان إذا قوي أثره على القياس إذا لم يقوا أثره كما قدمت



الأخرة لقوة أثرها وهو البقاء والصفاء على الدنيا للضعف أثرها وهو  
الفناء والكدرك ثم الثابت بالاستحسان نصه قد يتدبر لأنه أحد المقاسين وهو  
حجة عند الخفية وابن فوركان من الخبايا .

وأما الاستصحاب فهو بقاء ما كان على ما كان بمجرد أنه لم يوجد  
دليل مزيل وهو ليس بحجة عند الخفية والراجح عندهم أنه حجة في الدفع  
لا في الأخذ . وقال الشافعية استصحاب العدم الأصلي وهو نفي  
ما نفاه العقل ولم يثبت الشرع كصوم رجب واستصحاب العموم والنسب  
إلى ورود تخصص أو ناسخ حجة واستصحاب ما دل الشرع على وجوده لوجود  
سببه كشون الملك بالشراء حجة على الراجح .

وأما الصرف العام فهو العدم على دليل إلى العادة كاستقاط قدر  
على صناديق الفاكهة من غير وزنها وتخربها من المجموع فهذا جوده المالكية  
فقط لتعارف الناس به ولم يجوز الأئمة التمسك به بل يجب عندهم وزنها  
وتخربها من المجموع القائم (تنبيه) إنما لم يكن الاستصحاب حجة عند الخفية  
لأنه الدليل المثبت ليس بمجوع بل يحتاج لدليل آخر عند الدنابات كما تقدم  
تفصيل ذلك موضعا .

وأما الخاتمة فيها مطلبان أحدهما في العقائد الدينية والآخر  
في جعل من لا خدق المأثورة المرضية .  
أما العقائد فهو بعض الفرض المدونة في كتب الله على الأنبياء لعقائد  
الدينية المكتسبة من دلتها اليقينية وهو لا بعض الفرض المدون

أفراد المعبود بالعبادة مع اعتقاد وحدته ذاتا وصفات وأفعالا . ويعلم أولاً أن  
التواتر من طرف العلم اليقيني القطعي والقرآن قد ثبت عندنا بالتواتر أنه قد جاء بشي  
أدعى أنه رسول من رب العالمين وأنه قد جاء بما يدل على صدقه وهو هذا القرآن بعينه  
وأنه ما استطاع أحد على معارضته أصداً فقد صح عندنا بالتواتر أنه رسول الله البنا وأنه  
جاء بهذا القرآن المعجز الذي هو بين أيدينا اليوم وليل على صدقه وأنه أخبرنا أنه كلام  
الله تعالى وثبت هذا كله عندنا بالتواتر القطعي الذي لا شبهة فيه فقد ثبت العلم به أنه البنا  
الحق والقول الفصل والصدق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من  
حكم حكيم فهو الدليل القاطع الذي عليه سيف معلق والبرهان القطعي الذي التسليم بحق  
قالت السيدة رباب رضي الله عنها وسلم صف لنا ربك فأزل الله تعالى سورة الاحقاص  
فقال تعالى هو الله فثبت الوجود وصفات الكمال أهدأ ثبت لأهديه ونفى الكثرة  
والعدد والله الصمد نفى القلة والنقص والجسمية لم يمد نفى الافتقار إلى المعين والولد  
والجناس ولم يولد نفى الوالد ومسبق العدم والافتقار ولم يكن له كفواً أحد نفى الكافي  
طالها حبة وغيرها كما نفى الشريك بقوله تعالى لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدنا فإذ كان  
الصمد مؤمناً بالقرآن أنه كلام الله تعالى ومصدقاً قطعاً بذلك وكذلك بما صح من سنة رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فليأخذ عقائد منها من غير تأويل عقلي ولا منخراف  
ولا توليد فكري قال الإمام الشافعي رضي الله عنه آمنت بالله على مراد وآمنت برسول  
الله على مراد رسول الله فإذا تسلسل الصبر بها فقد تسكك بالصروة الوثقى التي لا ينقطع  
لها وكان آوياً إلى ركن شديد في أمم حصين حصين مشيد وفي حصن على الخطأ  
والشبه والترديد وذلك أمانة أنه الصمد الصمد الموفق فان العقل طريق ربي



فإن الغلط كيف وهو لم يقف على حقائق وذاينات قريب لأشياء اليه كالتخيال والوهم  
والحس المشترك مع أنها آتية وطرق إدراكه بل عرفها بعوارضها ورسومها الأتية أن  
العقل ينافض بعضهم بعضا في مقتضى أفكارهم فيستحل حرم ما لا يستحقه النظر  
وبالعكس بل الشخص الواحد تارة بحس شيئا وتارة يقبحه لا يختص في إدراكه والعلل  
متممة في رقتين فمن الحاجة إلى مستند لا يتبدل ولا يزول ومبرج قطعي لا يتزلزل  
ولا يحول وما هو الكتاب باله الحكيم المتين وسنة رسوله الصادق الأمين فأثبت نفسه  
سبحانه المخالفة لعموم الحوادث من كل وجه بطريق عام فقال ليس كشيء شيء وهو السبع  
البصير وتقضي المخالفة للحوادث أنه قديم لا ابتداء لوجوده وأنه باق لا انتهاء لوجوده  
أزول لم يكن كذلك لكان حادثا مما تبدل للحوادث نظامه عن ذلك علوا كبيرا كما تقضي  
أيضا استغناءه عن الموجد وعن المحل واللاكان حادثا. وأثبت الوحدانية بقوله لو كان  
فيها آلهة إلا الله لفسدتا وبقوله قل هو الله أحد وبقوله سبحانه ربنا ربنا ربنا  
عما يصفون. وأثبت كونه قادرا بقوله وهو على كل شيء قدير. وكونه مريدا بقوله  
إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون. وكونه سميعا بقوله قد سميع الله  
قول التي تجادل في زوجهما. وكونه بصيرا بقوله والله بما تعملون بصير وبقوله ألم  
يعلم بأن الله يرى. وكونه متكلما بقوله تكلم الله موسى تكليما. وكونه جبارا بقوله  
الله لا اله الا هو الحي القيوم. وكونه عالما بقوله أحاط بكل شيء علما. فإذا اعتقد المظلم  
انصاف الحق سبحانه بهذه الصفات نفى عنه أفندرها ضرورة استحال اجتماع الضدين  
وأثبت سبحانه إرسال الرسل بقوله وما أرسلنا من قبلك الا  
رجالا بنوحى اليهم. وأثبت رسالة محمد صلى الله عليه وسلم بقوله محمد رسول الله

وأثبت أنه آخر الأنبياء بقوله وخاتم النبيين. وأثبت أن كل ما سواه خلقه بقوله نظام الله  
خالق كل شيء. وأثبت خلق الجن بقوله وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون. وأثبت حشر الارواح  
بقوله اذا بعثنا في القبور وبقوله منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى الى  
غير ذلك من الآيات القرآنية والادعيات النبوية الدالة على اثبات ما يجب على المظلم  
اعتقاده من الحشر والنشر والنار والهرط والميران والصف والحساب والقبر والحوض وكل  
مالا بد للمظلم من اعتقاده قال الله نظاما فرطنا في الكتاب من شيء وأن هذا القرآن معجز  
عليه لصدقه والسلم بطلب المعارضة وأوجب المجز عن ذلك بقوله نظاما قل فأتوا بسورة  
من مثله وبقوله نظاما بقدر سورة مثله ثم قطع بأن المعارضة لا تنفع به بقوله عز وجل قل  
لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم  
بعضهم ظاهرا فني القرآن لعظم للعامل غنية عظيمة ولصاحب الداء الفضال دواء شفاء  
كما قال سبحانه وننزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين فليجزم المظلم  
عقده بأن ما سوى الله نظاما محدث أي موجود بعد القدم لأنه يعرض له التغير كما يشاهد  
وكل متغير محدث لأنه وجد بعد أن لم يكن وله صانع ضرورة أن المحدث لابد له من  
محدث وهو الله الواحد الذي لا شريك له ولا يقسم بوجه ولا يكون بينه وبين غيره  
مشابهة أصلا فردا لا مثل له صمد لا ضد له منفرد لا ند له وأنه قديم لا اول له مستمر  
الوجود لا آخر له قيوم لا انقطاع له دائم لا انقراض له لم يزل ولا يزال موصوفا  
بصفات الجبروت لا يقضى عليه بالانقضاء والانتقال بتصرف الآبار وانقراض  
الآهال بل هو الاول والاخر والباطن والظاهر وهو قبل شيء وبعده شيء وأنه  
ليس بحس ولا فناء له الأجسام ولا جوهر ولا عرض ولا يماثل موجودا ولا



بما ناله موجود ليس كشيء وهو السميع البصير وأنه لا يحده المقدار ولا  
 تحويه الأقطار ولا يحيط به الجبريات ولا تكتنفه الأرضون والسموات وأنه مستوعب  
 العرش على الوجه الذي قاله وبالمعنى الذي أراد استواء يدين به من دعا عن  
 استواء الملكات لا بحمل العرش بل العرش وحملته وجميع خلقه محمولون بلطف  
 قدرته ومقدورون في قبضته وهو فوق العرش والأرض والسماء فوقية  
 لا تزيد قربا إلى العرش والسماء كما لا تزيد بعدا عن الأرض والعرش وهو مع ذلك قريب  
 من كل موجود وأقرب إلى العبد من جبل الوريد وهو على كل شيء شهيد وأنه لا يحل في شيء  
 نقاش أن يحويه مكان كما تقدر عن أن يحده زمان بل كان قبل خلق الزمان والمكان  
 وهو الآن على ما عليه كان وأنه لا يماثل أحدا ولا يماثل أحد في صفاته ولا يزال  
 مستغنيا في صفاته كما له عن زيادة الاستئصال وأنه سبحانه مرئي الذات في الدار  
 الآخرة بالأبصار لعباده الأبرار في الجنة دار القرار من غير كيف ولا انحصار  
 وباتين بحضرة من غير حاطة العقول والأفكار وأنه حي قادر جبار قاهر  
 لا يعزبه قصور ولا عجز ولا تأخذه سنة ولا نوم ولا يعارضه فناء ولا موت وأنه  
 ذو الملك والملاوت والعزة والجبروت له السلطان والقدر والخلق والأمر والسموات  
 مطويات بيمينه والحمدائق مقصورون في قبضته وأنه المنفرد بالخلق والاختراع  
 المتوحد بالإيجاد والإبداع خلق الخلق وأعمالهم وقد رزقهم وآجالهم  
 لا يشذ عن قبضته مفدور ولا يعزب عن قدرته تعاريف الأمور لا تحصى  
 مقدوراته ولا تنالها معلوماته وأنه العالم بجميع العلومات طيائرها والجزئيات  
 علما قد بما يبدى ولا يتبدى على ما هي عليه من غير سبق خفاء محيط بجميع

الواجبات والجائزات والستجدات وبكل ما يجري من تحت تخوم الأرضين إلى أعلا  
 السموات وأنه عالم لا يعزب عن علمه مقال ذرة في الأرض ولا في السموات بل يعلم  
 ربيب الخلة السوداء على الصخرة الصماء في ليلة الظلمات ويدرك حركة الذر في جو  
 الهواء ويعلم السر وأخفى ويطلع على هو جس النصارى وهركات الخواطر وخفيات  
 السرائر يعلم قديم أزلي لم يزل موصوفا به في أنزل الأنزال لا يعلم متجدد وحال  
 في ذاته بالتحول والانتقال وأنه سبحانه مريد للخالقات مدبر للحوادث فاعلم  
 يجري في الملك والملاوت قليل أو كثير صغيرا وكبير طاعة أو عصيان كفرا وإيمان  
 الإيقضات وفدرة وحكمته ومشيئته فماتنا طان وما لم يشأ لم يكن لا يخرج  
 عن مشيئته لفظة ناظر ولا فائتة خاطر بل هو المبدى لمعيد الفعال لما يريد لا راد  
 لأمره ولا معقب لقضائه ولا مهرب لعبد من معصيته لا يتوفيقه ورحمته  
 ولا قوة على طاعته لا يمشيئته وأرادته فلو اجتمع الأنس والجن والملائكة والنياطين  
 على أن يحركوا في العالم ذرة أو يسكنوها روي أرادته ومشيئته بعجز واعين ذلك  
 وأن أرادته قائمة بذاته في جملة صفاته لم يزل كذلك موصوفا في أن له لوجود  
 الأشياء في أوقاتها التي قدر لها لا بترتيب أفكاره ولا بتراخي زمان فلذلك  
 لم يشغله شأن عن شأن وأنه سبحانه وتعالى سميع بصير يسمع ويرى لا يعزب عن سمع  
 مسموع وإن خفي ولا يغيب عن رؤيته مرئي وإن رقى ولا يحجب سمع بعد ولا  
 يدفع رؤيته ظلم يرى من غير حدة وأجفان ويسمع من غير اصمجة وآذان كما  
 يعلم بغير قلب ويبطش بغير جارية ويخلق من غير آلة أو لا تشبه ذاته  
 ولا صفاته ذات الحوادث ولا صفاتهم وأنه سبحانه متكلم آمرناه وأمر



متوعد بكلمة أن في قديم زمانه لا يشبه كلهم الخلق لأنه سبحانه وتعالى استغن  
عن الخارج والحواف والأصوات الحاصلة من انحدار الهواء واصطكاك أجرام  
فكلامه سبحانه وتعالى من جملة صفاته القدسية من غير حروف ولا أصوات ولا حركة  
ولا ساكن ولا تنغم ولا لغات سماه سبحانه وتعالى التنزيل والزيور والتورية  
والإنجيل ثم جعل له أطواراً في هذا العالم لا يحتاج إلى الخارج والفاطم والحروف  
والأصوات فهو يكتب في الصاحف ويحفظ في الصدور ويقرأ على اللسان وله  
وجود أيضاً في الأذهان كما أن الأسماء القديمة الألفية لها هذه الوجودات  
والأطوار الأربعة ولم يحكم عليها بالحدثان ولا يخفى أنه المراد من كلام الله  
ما هو المنسوب إليه تعالى وما يوصف به لأنفس اللفظ والنقش بالمعنى المصدري  
فكلامه سبحانه وتعالى من غير لسان كما أن سمع من غير أذن كما  
أن بصره من غير جفنة ولا أذن كما أن إرادته من غير قلب ولا جنان كما أن  
علمه من غير اضطراب ولا آلتاب ولا نظري برهان كما أن حياته من غير بخار  
وتجفيف قلبه من غير منزع الأركان كما أن ذاته لا تقبل الزيادة والنقصان  
فسيحانه سبحانه من بعيد وإن عظيم السلطان عظيم الاحسان عظيم الامتنان  
كل ما سواه فهو عن جوده فائض وفضله وعدله الباسط له والقابض لكل  
صنع العالم وأبدعه حين وجهه واخترعه ان أنعم نعمته فذلك فضله وان أنزل  
نعمته فذلك عدله لم ينصرف في ملك غيره فينسب إلى الجور والجيف ولا يتوهم  
عليه سواه حكم فينصف بالجزع لذلك والخوف كل ما سواه تحت سلطان قهره  
وناشئ عن إرادته وأمره فهو الملمس نفوس المكلفين التقوى والفجور وهو

المتباعد عن سيئات من شاء والأخذ بالمرشاة في يوم الشور لا يكتم على  
في فضله ولا فضله في عدله أخرجه العالم قبضتين وأوجد لهم من لبتين فالكل تحت  
قبضة أسمائه قبضة تحت أسمائه بدنه وقبضة تحت قبضة أسمائه آدنه فلم  
يكن إلا ما أراد فمنهم الشقي والسعيد فما وفي يوم المعاد فسيحانه من رافع السوء  
ولا موصود بذاته الأاياء والله خلقكم وما تعملون لا يسأل عما يفعل وهم يسألون  
فلله الحمد الباقية ولو شاء لهداكم أجمعين. وليجزم المكلف عقده أيضاً بالامتنان  
بمن اختاره الله واصطفاه وارسله للخلق كافة واجنباه وبعضه بخيراً ونذيراً وولعها  
إلى الله فونه وسراجاً منيراً فبلغ صلى الله عليه وسلم ما أنزل إليه من كبره وأدى  
أمانته ونصح أمته وخطب وذكر وخوف وهدى وبشر وأتذرو ووعده وأوعده  
وأمره وأمره وما خفى بذلك التذكير أهدى من أحد عن أذن الواحد الصمد  
ثم قال الأهل بلغت فقالوا بلغت يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم اللهم  
اشهد. وليجزم أيضاً بكل ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم مما علمه ومما لم يعلم  
فما جاء به وقرره أن الموت على كل من عند الله إذا جاء لا يزخر وأن سؤال  
فتيان القبر حق وعذاب القبر حق وبعث الأجساد من القبور حق والعرض على  
الحق حق والخوض حق والميزان حق ونظام الصحف حق والصرط حق والجنة  
والنار وفريقا في الجنة وفريقا في السعير حق وكرب ذلك اليوم على طائفة  
وطائفة أخرى لا يميزهم الفزع الأكبر حق وشفاعته الملائكة والأنبياء  
والؤمنين وأخرجهم أرحم الراحمين بعد الشفاعات النار من شاء حق وجملة  
من أهل الكبار المؤمنين يدخلون جهنم ثم يخرجون منها بالشفاعة والامتنان



حق والتأبيد للمؤمنين والموحدين في النعيم المقيم في الجنان حق والتأبيد للكافرين  
والنافقين في العذاب لا لغير حق وكل ما جاء به الكتاب والرسول من عند الله تعالى  
حق ثم اني اشهد الله تعالى ومدى ملكته وكل من نظرت في هذه العقيدة اني مؤمن بجميع  
ذلك ايمانا على ما يحب ربنا وعلى الوجه الذي يرضى نفعا الله واياكم بهذا الايمان  
وثبتنا عليه عند الانتقال من هذه الدار الى دار الجوار ان الله المحسن واسع  
الفضل عظيم الرحمة والاحسان آمين . وتلخيصه من زكريا يشهد الله على انه يفتقد جميع ذلك  
واما الاخلاق المأثورة المرضية المأمورة بها في هذا الدين امرأ أكيدا  
سواء كانت في معاملة العبد مع ربه او مع خلقه فمدي كثيرة اولها بل اصلها ومركزها  
الايمان بكل ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم على مراد الله تعالى وكما يحب ويرضى  
من غير تعثر ولا تردد ولا توليد فكري ولا احتمال عقلي . ومنها الصدق مع  
الحق ومع الخلق في الأقوال والأفعال والأحوال قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا  
اتقوا الله وكونوا مع الصادقين وروى الامام مالك في موطأه انه سئل رسول  
الله صلى الله عليه وسلم هل يسرق الولي او يزني فاجاب بقوله وكان امر الله قدرا  
مقدورا فيقول له هل يكذب فقال لا انما يفتري الكذب الذي لا يؤمنون انهم يفترون  
وجاء مثل هذا السؤال والجواب عن اي القاسم الجنب رضى الله عنه حتى قال ابو ايمان  
الداراني لا ينبغي لمريد ان يزيد في نظافة ثوبه على نظافة قلبه بشا كل ظاهره  
باطنه وقال رضى الله عنه ليت قلب في القلوب كشوي في الثياب وورد عن النبي  
صلى الله عليه وسلم انه قال لا يزال العبد يصدق حتى يكتب عند الله صديقا ولا يزال  
يكذب حتى يكتب عند الله كذابا . ومنها الأمانة وهي عدم خيانة الرب

بامتثال أوامره واجتناب نواهيه وعدم خيانة الخلق في أموالهم وأعراضهم فيدخل  
فيه اداء جميع حقوق الخلق في وقائهم من غير تأخير قال الله تعالى ان الله يامركم ان  
تؤدوا الامانات الى أهلها وقال صلى الله عليه وسلم مطلق الغني ظلم وقال صلى  
الله عليه وسلم آية المنافق ثلاث من اذا حدث كذب ومن اذا وعد أخلف ومن  
اذا اؤتمن خان . ومن الحكم المسلمة من كان أمينا شارك الناس في أموالهم  
ومن كان كاتما لاسرشاركهم في عقولهم . ومنها حفظ العهود ومهما أمكنه  
بغير تغيير . ومنها توقف العبد عن كل امر حتى يعلم حكمه من الكتاب والسنة فلا  
يبدل رأيا لهما قال تعالى استكنب شهادتهم ويسألون ولذلك قال ابو سليمان  
الداراني اني ليرد علي الوارء فداؤا قبله البشاهدي عند الكتاب والسنة وقال  
ابو القاسم الجنب علامنا هذا مفيد بالكتاب والسنة ولا يخفى ان بقية ادلة الدين  
كالاجماع والقياس ترجع لهما لانه لا بد لهما من مستند من الكتاب أو السنة .  
ومنها اعتدال العلم والعمل قال الله تعالى وما امروا الا بالعبادة والله مخلصين  
له الدين وفي الحديث ان الله لا يقبل من العمل الا ما كان خالصا وما ابتغى به وجهه  
ومنها تقوية العبد أمره وأمره الى الله تعالى والصبر على ما يصيبه من المصائب  
والبهديا والمحن وعلمه ان ذلك بذنوبه وأن ذلك لا ما يستحق من الجزاء .  
ومنها الفرة لله اذا انتهكت حرمة الله والحب لله والبغض له فديب أهله  
ولا يفضله لعله دينوبه بل لرضا الله تعالى . ومنها قلة الشريك بعرض الدنيا  
على اختلاف ضروره وشدة الخوف من الله تعالى الدوام ولو بلغ العبد ما بلغ  
بل كلما اشتد قرب العبد من ربه اشتد خوفه منه لا سيما اذا ذكروا الهول



يوم القيامة ومظالم نفوسهم ومظالم العباد أو قرأوا القرآن أو مرضوا مخافة أن  
تكون آجالهم قد رتت. ومنها كثرة الاعتبار والبكاء إذا ذكر الموت وأحوالها  
مينا والنظر إلى الدنيا بعين الاعتبار والسعي لها بالاضطرار ورفضها بالاختيار  
لربيعي المحبة لها ولشهواتها وجميع الأغيار. ومنها عدم تركية المرد نفسه وعدم  
اغتراره بمدح الناس له لأنه على اليقين من نفسه والناس على الظن واجهل  
الناس من ترك يقيين ما عند الظن ما عند الناس. ومنها كثرة العفو والصغ  
عن كل من آذاهم لما قال الله تعالى والعافين من الناس وفي الحديث الشريف صل  
من قطعك واعف عن ظلمك وأحسن إلى من أساء إليك. ومنها عدم تحقير  
احد من خلق الله تعالى وحفظهم حرمة مرتبة ومجبة الخير لهم لأنها من عند الله  
تعالى. ومنها عدم تعرضهم لحب الدنيا بنفوسهم من تفجأ همهم وتقدمهم  
ومنها نصيح لهم أخاه إذا رآه على غير الجادة وقبول المنصوح ولو كان الملامدة  
من الناس قال الله تعالى كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون  
ومنها رحمهم بالصغير والكبير والقريب والبعيد وزيادة توفيق الكبير  
ومن له نسبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى العلم أو الصدق. ومنها الوطنية  
على قيم الليل صيفا وشتاء ويزون ذلك من أهم القربات من قال بعض  
العارفين والله لو لا الليل ما احببنا البقاء في الدنيا وقالوا إذا لم يبق المرء  
بما في الليل فاعلموا أنه لا يبقى منه شيء وله مراتب سبعة الأولى قيام جميع  
الليل كما كان عليه جماعة منهم أبو سليمان الداراني وأبو حنيفة رضي الله عنهما  
الثانية قيام نصف الليل الثالثة قيام الثلث كما كان عليه الشافعي رضي الله

عنه الرابعة قيام السدس الأخير أو الوسط الخامسة صلاة ركعتين قبل الساد  
أنه العبد إذا استيقظ من نوم ذكر الله تعالى واستغفره أو سبحه أو وحده فإنه  
يكتب من كل الليل المرتبة السابعة وهي أعلى المراتب وهي ما كان عليه النبي صلى  
الله عليه وسلم وأولو العزم من الصحابة والأولياء وهي أنه إذا صلى العبد صلاة  
العشاء لم يزل يذكر الله تعالى حتى يظلم اليوم ثم يستيقظ أثناء الليل فيصلح ما قدر  
الله له والكثما ورد عن حفصة النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى في الليل ثمان عشرة  
ركعة وبينهم بعضهم بأن ركعتين منها للوضوء ومدا شال للوتر وثمان هي صلاة  
التساجد لهذا مع عدم رؤيتهم نفوسهم على الناس أيا وأنها قاموا بذكره ولهم  
من حقوق الله تعالى. ومنها كونه العبد هينا لينا ينقاد الحق مع كل أحد وقبلة  
من كل أحد. ومنها كثرة الحزن على ما فرط في جنب الله تعالى ولو كان على  
عبادة الثقلين ليدري أنه قام بواجب الربوبية الذي عليه وعدم الغترار  
بأعماله بل يعتمد على عفو الله كما في الحديث لمن يدخل أحد بعمله الجنة قالوا ولا  
أنت يا رسول الله قال ولدا أنا الدان يتفردني الله برحمته. ومنها عدم  
الطمع المذموم وهو ما كان يغير عمل وأما الرجا المطلوب فهو ما قاربه العمل  
قال الله تعالى في الحديث القدسي لا أعظم ما أفل عبدا من أن يطع جنبي بغير عمل كيف  
أجود برحمتي على من يخل بطاعتي وفي الحديث النبوي اللبس من دان نفسه وعمل  
لما بعد الموت والعاجز من أن يع نفسه موتها وتسعى على الله الأمان. ومنها  
الرضا بعفو الله تعالى وقدره مهما نزل بهم ورون المقضي والقدور وأنه  
تعتد به الأحكام الشرعية وشدة تدقيقهم في النفوس وعدم دعواهم أنهم متفوقون



وكثرة سترهم عوراتهم عباد الله تعالى فقد يكون هناك ستر أهد من عباد الله تعالى  
 ومنها كثرة التودد والسكينة والوقار وقلة الكلام والصلابة وبنية أوزونة  
 ويكون كلامهم قصدا بلا سرور مع تأمل وتدبر على قدر المطالب وذلك دليل  
 على كمال عقل العبد وكثرة التجارب لأهل عصره قال ابن عباس رضي الله عنهما  
 من صار يتدبر ما يقول قبل النطق به فهو أعدل الناس ووردي بعض الآثار  
 كرم الرجل دينه ومروءته عقله وحسن خلقه وقال قتادة الرجال ثلاثة  
 رجل ونصف رجل ولا شيء فالرجل من كان له عقل ورأي يتفقه به ونصف  
 الرجل هو الذي يشاور العقلاء ويفعل بأمره والذين لا شيء هو الذي لا عقل  
 له ولا رأي ولا دين والعقلاء . ومنها عدم الحمد لله فأن الحمد يفيض  
 الدعاء على الحق وعدم الرضا بما قدره وقضاء . ومنها بذل النصيحة لعماد  
 الله تعالى وقلة فضول الكلام والطعام والاكتفاء بما يسد الرمق وذلك  
 ليكثر صمت العبد وكان محبوب الراجي يقول من أدخل في بطنه فضول الطعام  
 أكثر من فمه فضول الكلام . وقال إبراهيم النخعي من تأمل وجد أشرف أهل  
 كل مجلس وأكثرهم هيبته من كان أكثرهم سكوتا فان السكون زين للعالم وتر  
 للجاهل . قال وهيب بن لوثر العافية عشرة أجزاء تسعة في الصمت وواحدة  
 في الهمز من الناس . ومنها سد باب الغيبة بالكلمة لئلا يصير مجلس العبد  
 مجلسا ثم وخطبات فان اشتغال المرء بعبودية الناس عن عبودية ربه دليل على غلبة  
 وشقاقه قال تعالى وفي أنفسكم أفلا تبصرون وقال صلى الله عليه وسلم طوبى  
 لمن شغل غيبه عن عيوب الناس . قال المزني رحمه الله إذا رأيت المرء

موكلا بعيوب الناس فاعلموا أنه عدو لله تعالى وأن الله قد مكرب .  
 ومنها عدم الوسوسة في شيء من العبادات لأن الوسوسة تنشأ من ظلمة  
 القلب وظلمة القلب من ظلمة الأعمال والعبد ما كلف الهميزان أعماله وأقواله  
 على الشرع لا غير . ومنها كثرة أسرار العباد وعدم نفلها للغير وحسن الخلق  
 مع جفافة الطباع وتحملهم تخلفا بأخلاق رسول الله صلى الله عليه وسلم ومحمد  
 بقوله وخالق الناس بخلق حسن وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول ان  
 الرجل يكون فيه تسعة أخلاق حسنة وأحد سبئي فيقلب لواحد التسعة  
 فاتفوا عثرات اللسان . ومنها كثرة المروءة والفتوة وهي انصاف العبد من  
 نفسه وعدم الانصاف لها تخلفا بأخلاق رسول الله صلى الله عليه وسلم وكثرة  
 اصطناع المعروف للأخوان ومحبة إدخال السرور عليهم وتقديم ذلك على نفسه  
 وكثرة الصدقة سرا وجهرا ومسلم يجد ما ينصدق به من طائل تصدق بفعل  
 المعروف وكفا لأذن عن الناس فليتحمل هو أذا هم والبشاشة للسائل وعدم  
 انتهازه وحرمانه أنه ما سأل إلا على ضرورة وكثرة العزلة عن الناس إلى  
 لصاحبه شرعية وعلى ذلك درس السلف الصالح . ومنها زيادة العبد  
 في التواضع كلما ترقى في المقام وعدم التهاون بشئ من الفضائل التي رغب فيها  
 الشارع وكثرة التوبة والاستغفار ليلاد وزاد الشهود أنه لا يعلم  
 من الذنب في فعل من الأفعال حسن في طاعة فيستغفرون من نقصهم من  
 تمام الأخلاق فيها ومن حضور فيها والخشوع ومراقبة الكوة فيها . ومنها  
 الأمر بالمعروف ولو لم يفعل هو والنهي عن المنكر ولو لم ينهه وعدم



الادلال والعجب شي من عمله الصالح بل يرى الفضل له تعالى الذي أهله وتفضل  
عليه وشرفه واستعمله في مرضاته ولو شاء لاستعمله في ضد ذلك قال ابن  
عطاء الله رضي الله عنه لا تفرحك الطاعة لأنها برزت منك ولكن افرحها  
لأنها برزت من الله اليك وقال من تمام نعمته عليك أن خلق ونسب اليك  
ومنا كثره بمجاهدة العبد نفسه في العبادات والأعمال الصالحات وترك  
الشهوات مع عدم رضاه عنها . ومنها كثره الاستغفار كلما قرأ القرآن لشهواتهم  
عدم العمل به . ومنها قوة التمسك للوقوف بين يدي الله تعالى من أول الوقت في كل  
صلاة من كانه العبد يستشعر عظمة الله تعالى شيئا فشيئا حتى يصل إلى المحض  
بجانب استعداده . ومنها أشده الحياء من رؤية الخلق فضا عن شدة حياءهم  
من ربهم سبحانه وتعالى وفي الحديث الحياء من الأيمان ولكل دين خلق وخلق  
الاسلم الحياء وقال بشر الخا في كل شيء زينة وزينة الحياء ترك الذنوب  
ولكل شيء ثمرة وثمره الحياء التساب الخيرة . ومنها محبة العبد لربه ولرسوله  
صلى الله عليه وسلم قال عروة الرقي محبة العبد لربه حب القرآن والعمل  
به وحب لرسول الله صلى الله عليه وسلم وعمله بالسنة . ومنها خوفه مما خلف  
من تقصيره في جانب الله تعالى ومن الفتى في دينه . ومنها الزهد في الدنيا  
وعدم مجالستهم لكل رغب فيها وعمل هرفة يكتب بها العبد ويتكفف هو  
وعباده عن الناس وتقديم ذلك على نوافل العبادات وعدم الأكل بالدين قال  
هذيفة خيركم من عمل آخرته ودنياه وكانوا يكرهون الرجل الفارغ  
من أعمال الدنيا والآخرة وعدم حب الرياسة لما فيها من المخاطر والمهلك

قال الامام الشافعي رضي الله عنه من طلب الرياسة قبل حيسنها خرت منه ومن  
تركها تبعته وقال سفيان الثوري من طلب الرياسة قبل وقتها فانه علم  
كثير وسرور العبد بما ينزل المولى فيه وفي أمواله ومواليه معقدا أن ذلك  
هو أكبر في حقه واليؤبه به . ومنها حمد الله لم يكرهه انه يكرهه بحبه وصديقه  
خوفا من تركه نفسه ان انتهر لها . ومنها طرح العبد نفسه بين يدي الرب  
سلما اليه أمره متبرئاً من حوله وقوته . ومنها ذكر الله تعالى على كل أحيان  
العبد وسائر تقلياته قال تعالى فاذا ذكر وفي أن ذكركم واشكروني ولست تكفرون  
وقال سبحانه ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره  
فرطاً . وقال والذاكرين الله كثيرا والذاكرات . وقال في الحديث القدسي  
الأعظم من ذكرني في نفسي ذكرته في نفسي ومن ذكرني في ماله ذكرته في ماله  
خير منه . قال بعض العارفين الذكر منشور الولاية فمن أعطى الذكر فقد  
أعطى الولاية ومن لم يعطه فقد عزل . قال ابن عطاء الله لا تترك الذكر  
لعدم حضورك مع الله في ذكره فان غفلتك عن ذكره أشد من غفلتك  
في وجود ذكره . ومنها عدم النوم الا على غلبة وعدم الكلام الا على  
وجود وعدم الأكل الا على جوع . ومنها حبه الجوار وتقديم حوله لغيره  
فالأقرب مع تفقدهم بما أنعم الله عليهم ودفع الضر عنهم مع كثرة الاحسان  
اليهم فان العبد مسؤول عنهم . ومنها كون العبد مع جمه من أهل الدين  
وجما عنهم لا يشذ عنهم واذا غص الله تعالى في موضع لا يبرح منه حتى يعمل  
فيه طاعة ليشهد له كما يشهد عليه وأن يحسن ظنه بالله تعالى على كل حال



وأن يحدث نفسه دائماً بعمل الخير وإن لم يعمل وإن أحدثته نفسه بشراً فليعزم  
على تركه وليتأمل على قول لا اله الا الله فانه أفضل الأذكار كما في الحديث  
المشهور وليستعزم معارضة أحد من أهلها وليعزم ما افترضه الله تعالى عليه  
فاذا أمله على الوجه المأمور به فليستغل بنوافل الخيرات وليبرأ أفعاله كما  
يراعى فعاله وليعدها من فعاله وليعد الرضا بالنية والاعتبار والذكرى  
وليسما رحمته وحيث أنه وليستعزم من مظالم العباد بأن يمنعه حقوقهم التي وجبها  
الله تعالى عليه وليستعزم من فتنه المال والنساء والولد والجاه بأن يرجع إلى الله تعالى  
فيها ولا يقف معصياً من حيث عينها بل يأخذها بنعمة الربية ويشكر الله تعالى عليها  
ويؤتي الحقوق الشرعية المطلوبة منه بها ولا تلزمه عن طاعة الله تعالى عليه بمراقبة  
الله تعالى فيما أعطاه وأخذ منه فانه ما أعطاه الا يشكر وما أخذ الله ليه ليتبرأ  
وليتخلق بالجور فان ثوابه خلف ومكافاة ومحبة وليتذكر النحل فان جزاءه  
حرمان واتلاف ومزدة والمرء حديث بعده وليعزم مجالس الذكر والصبر  
على الحق وكثرة الاستغفار ولا سيما في الأسفار والتوبة ولا سيما عقب الصلوات  
وليجنب صحبة المتكلمين ومجالستهم وهم الذين يزخرفون الأقوال وقلوبهم على  
خداف ما قالوا مما لو غشا ونفاقاً وحباً للدين أو يزخرفون الأعمال من بواع  
التصنع للناس لا لله وليعامل كل من يصحبه بما تقطعه مرتبته فمعاملة الحق بالوفاء  
بصهره ومعاملة الأبيات وما يدرى بالحواس بالاعتبار والرسل بالافتقار  
بهم ومعاملة نعم الله أن لا يصيبها والمصائب بالصبر عليها والطاعة بشهود  
الفضل لله الذي استعملها لا يصد لها والعصية بالتوبة منها وهكذا

يعامل كل من يصحبه بما طلب الشرع منه أن يعامله به وليتذكر أن يراه الله حيث  
نراه أو يفقده حيث أمره وليتذكر أن تكون له غيبة عمل لا يعلم بها الا الله تعالى  
ولا يكفر أحد من أهل القبلة ولا يكس من شر الناس فان من شر الناس  
الذين يكرمون انقاء بشر الستم وإذا دل على خير فليكن أول عامل به وليكرم  
ضيفه وليكرم السجود ومن لدعاء فيه وليعزم في الدعاء فان أقرب ما يكون العبد  
من ربه وهو ساجد وليعزم الأذان لكل صلاة وليحفظ جوارحه من مأكلة  
وليتوسع في المطعم والملبس والمنطق وليحافظ على صلاة الدوايين والضحى والصلاة  
أول وقتها والنصي على الأطباق وعدم الزحف في المأكلة والملبس فان الله  
تعالى ورسوله ما ذكر الترفهين لا بمعرض دم ومحبته الانصار والنصر الأخيه  
ظالماً كان أو مظلوماً ونصرة الظالم برده للحق وليعزم اسباغ الوضوء على  
المكافأة في زمان أشده البرد وليعزم جهاد كهوى النفس وكثرة الصدقات ولو  
لم يجد فبكلام طيب وكثرة من تنفع بمجالسته في دينه وتداوة القرآن مع تدبره  
والعمل بما فيه وليستعمل العلم في جميع أهواله وأفعاله وأقواله وحسن الخلق  
وليترك المراء والجدال في أمور الدين فانه ما أوتي الجدال قوم الا هلكوا وليجتز  
من لعلو وليعزم الخمول فان فيه راحة الدنيا والسداد في الدين وفد في بعض  
الآثار أن الله يمن على العبد يوم القيامة ويقول له ألم أخلص لك ذكرك  
قال ابن عطاء الله ادخ نفسك في أرض الخمول فما نبت مما لم يدخ في يدك  
نتاجه وقال بعض العارفين ما أخلص نخلص لله الا ونسى أن يكون في جيب  
لا يعرفه أحد وما عرف أحد حب الشبهة الا فتنه وزهد ربه هذا



والمرجو من لنا ظفري هذه الرسالة أن يجز ستر عفو على ما فيها من الهفوات  
 وأن يصلح ما يجد فيه من البعثات فإن تصح من شتم الكرام وإن لم ينسأني من صالح  
 دعائه ولا سيما بحسن الختام وصلى الله على سيدنا محمد وآله النبيين وأمام المرسلين  
 وعلى آله وصحبه أجمعين آمين وقد تمت هذه الرسالة بصون الله لي يوم الجمعة  
 العاشر من ربيع الثاني سنة اثنين وعشرين بعد لطف والملا تمانية في وادي  
 مصر با وهي قرية من قرى دمشق الشام ونسأله حسن الختام آمين . وأنا أيضا لهذا المؤلف  
 لقد تم لي نسخ هذه الرسالة المباركة المنسوبة لمولانا وسيدنا وإمامنا ومولانا  
 واستاذنا ومربي عقولنا ومنقذ أركاننا وريلنا إلى الله فمراد فذكرت  
 وشتم لا ملاك كعبه المبرور كمال العلوم والمجد وشيوع المعارف والادب  
 والافهام اللدنية الوارث المحمدي والعالم الرباني والسيك الصمداني من جلال  
 الله كهدف الفاصدية وحسن الادب جئين ومن ملكه سويد القلب  
 منا وجعلنا واسطتنا اليك وهارينا عليك الشخ محمد صبه فندك سويد  
 ليلة يوم الاربعاء التاسع من شهر ربيع الاول سنة ثمانية وأربعين بعد  
 الالف والشهد ثمانية هجرية وأنا في بيتي في قرية القدم الشريف ١٢٤٢  
 وهذه المرة الرابعة من نسخ هذه الرسالة واحمد الله على سائر الاحوال

بقلم صاحبها  
 المؤلف محمد حسن كرايا  
 القدم



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .  
 وبعد فإن حسن بن يوسف كرايا . قرأ ورى عندي ما يقرب من عشرين عاماً  
 وفي أثناء هذه المدة ، قرأ علي العلوم العقلية والنقلية ، والفنون العربية  
 والشرعية أصولاً وفروعاً . ولذا ثبت لدي أنه أهل للتعليم والتدريس . وكان  
 في هذه المدة مثالا للجد والاجتهاد والأخلاق ، ولذلك أعطيته هذه الشهادة .  
 في ١٥ رمضان المبارك ١٢٤٩ هجرية . وأنا الفقير إليه تعالى

محمد أمين سويد  
 (محمد سويد)